



بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

التقرير السنوي 2024



السنة المحاسبية 2024
الجلسة العامة العادية
30 أبريل 2025



العنوان :

شارع الباجي قائد السبسي

AFH - BC8

المركز العمراني الشمالي تونس 1082

الهاتف : 71 112 000

الفهرس

4	كلمة رئيس مجلس الإدارة	1
5	كلمة المديرية العامة	2
7	المناخ الاقتصادي الدولي والوطني	3
10	الحوكمة والمساهمات	4
24	أهم الأحداث والانجازات في 2024	5
34	المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك	6
37	أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات	7
49	التقريرين العام و الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024	8
98	أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات	9
	تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024	10
	القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية	11

كلمة رئيس مجلس الإدارة



شهد بنك تونس والإمارات خلال سنة 2024 تحولاً استراتيجياً بارزاً يعكس قدرة المؤسسة على التكيف مع التحديات الراهنة واستشراف المستقبل. فقد استغل البنك دروس العقود الأربعة الماضية ليحقق توازناً دقيقاً بين إرثه التاريخي وطموحاته المستقبلية.

وفي هذا الإطار، قام البنك بتطوير استراتيجية جديدة تركز على ثلاث ركائز رئيسية. أولها، تعزيز الهوية الوطنية والبيئية للبنك، حيث يواصل البنك التزامه الراسخ بالتمويل الأخضر والتنمية المستدامة، ويستثمر في مشاريع تمويل مسؤولة تهدف إلى التقليل من البصمة الكربونية والمساهمة في التحول الطاقوي.

ثانياً، يولي البنك اهتماماً بالغاً بالتحول الرقمي والابتكار التكنولوجي. من خلال شراكات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية، مما سيمكن حفاء البنك من الاستفادة من الخدمات المصرفية الحديثة بكفاءة وسهولة.

أما الركيزة الثالثة، فهي تطوير رأس المال البشري، الذي يعتبر المصدر الأساسي لنجاح البنك. رغم التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلاد والعالم، فإن بنك تونس والإمارات تمكن بفضل صلابته وهويته المؤسسية القوية من المحافظة على استقرار أدائه المالي، ودعم الحرفاء، والاستمرار في نموه. هذا الإنجاز هو ثمرة لجهود جميع العاملين في البنك، من مجلس الإدارة إلى الإدارة العامة، ونحن نقدر عالياً تفانيهم في العمل ونشكرهم على مساهماتهم القيمة.

في الختام، أود أن أتوجه بجزيل الشكر لكل شركائنا، وحرفائنا، وموظفينا، على دعمهم المستمر وثقتهم في البنك. نحن في بنك تونس والإمارات عازمون على المضي قدماً لتحقيق المزيد من الإنجازات وبلوغ أهدافنا الاستراتيجية، نحو تحقيق تطلعاتنا المشتركة لمستقبل أفضل.



كلمة المديرية العامة



لقد شكّل عام 2024 محطة بارزة في مسارنا الاستراتيجي حيث واصلت مؤسستنا المصرفية مسيرة تحولها الشامل مستفيدة من الدروس المستخلصة من أربعة عقود من الوجود والنشاط ومدفوعة برؤية طموحة تعكس ارادتنا في تطوير البنك من خلال الاعتماد على نموذج تنموي جديد يضمن للبنك القدرة على التكيف مع التغييرات المتسارعة التي يشهدها القطاع البنكي سواء على مستوى المنافسة المتزايدة أو التطورات التكنولوجية المتلاحقة ، أو التحديات البيئية المرتبطة بالتغير المناخي، وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة ، مواكبة لهذه التحديات والتحوّلات العميقة .

يسرني على سبيل الذكر لا الحصر، أن اشارككم بعض الإنجازات البارزة التي حققتها مؤسستنا خلال سنة 2024 والتي تندرج ضمن رؤيتنا الاستراتيجية للسنوات القادمة والتي تركز أساسا على ثلاث محاور أساسية: التأثير، الابتكار وتنمية راس المال البشري .

1- بنك ملتزم بتمويل مستدام والتحوّل البيئي

عززنا خلال سنة 2024 مكانتنا كبنك مسؤول من خلال اعتماد نهج يركز على التمويل ذي الأثر الإيجابي والذي يجمع بين الأداء المالي والمسؤولية البيئية والاجتماعية. وقد تجلّى هذا الالتزام من خلال طرح باقة من المنتجات البنكية وعقد شراكات استراتيجية داعمة للمؤسسات والأفراد في تمويل استثمارات مسؤولة تساهم في التحول الطاقوي وتقليل البصمة الكربونية.

في هذا الإطار، تبنى البنك مبادرات مبتكرة في مجال التمويل المسؤول، من خلال طرح مجموعة جديدة من المنتجات المالية الخضراء، المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. كما أبرم البنك شراكة استراتيجية مع منصتي التمويل الجماعي "Cnbee's" و "KickOff"، مما يتيح له دعم المشاريع المجتمعية بشكل غير مباشر، والمساهمة في تحقيق المزيد من الشمول الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره رافعة أساسية للنمو الاقتصادي الشامل.

2- بنك مبتكر يعتمد استراتيجية التوزيع متعددة القنوات

عمل البنك على تجاوز عائق ضعف شبكة فروع التي لا تتجاوز 31 نقطة بيع، على تعزيز حضوره في السوق المصرفية من خلال الاعتماد على استراتيجية التوزيع متعددة القنوات. في هذا السياق عقد البنك شراكة تاريخية مع شركة التكنولوجيا المالية "Kaoun"، المالكة لمنصة "فلوسي"، لإطلاق أول نموذج للخدمات المصرفية كخدمة (Banking as a service) في تونس، مما أتاح إنشاء أول فرع افتراضي وهي خطوة محورية نحو نموذج البنوك الجديدة "NEO BANK".

كما أطلق البنك منصته الرقمية الجديدة "NEO BTE"، باعتماد تكنولوجيا الواب والموبايل، تتيح للعملاء من الأفراد والشركات إدارة معاملاتهم المصرفية عن بعد بكل سلاسة وفاعلية.

وفي الإطار نفسه، عقد البنك شراكات استراتيجية مع عدد من شركات التكنولوجيا المالية (مثل Konnect و Kaoung و Insight Plus و contractzlab وغيرها) لتعزيز نشاط الدفع، ورقمنة وتحسين عمليات

المصرف الأجنبي، تماشيًا مع التوجه الاستراتيجي للدولة التونسية للحدّ من استخدام النقد (Decashing). كما عمل على رقمنة مسار القروض الموجهة للأفراد لاستقطاب شريحة الحرفاء المميزين. نسعى من خلال مواكبنا للتطور التكنولوجي الى تحقيق تجربة مصرفية متكاملة وسلسة لحرفائنا عبر مختلف نقاط الاتصال، سواء في الفروع أو عبر المنصات الرقمية لتحسين جودة خدماتنا وتوفير حلول مصرفية أكثر تفاعلية ومرونة، تتماشى مع التغيرات السريعة في سلوك العملاء.

3- تنمية رأس المال البشري لمواكبة التحولات السريعة للقطاع المصرفي
نؤمن بأن الانسان هو المحرك الأساسي لكلّ تحول ناجح لذلك جعلنا من تنمية رأس المال البشري محوراً رئيسياً في استراتيجيتنا التنموية. لقد استثمرنا في التكوين المستمر وتنمية المهارات وتحفيز الكفاءات من أجل اعداد فرقنا لمواجهة تحديات المهنة المصرفية في عالم سريع التغير.

لقد عملنا في سنة 2024 على وضع آلية لتحفيز الفروع من اجل انخراطهم في تحقيق الأهداف الكمية للبنك كما عملنا على انشاء مركز تدريب متكامل وتم تصميم برامج تدريبية متنوعة تهدف إلى ترسيخ ثقافة مؤسسية ديناميكية، إلى جانب تنمية المهارات التقنية والتجارية العالية. إن نجاحنا المشترك وتحقيق أهدافنا يعود بشكل كبير إلى تفاني كل الأطراف من مجلس إدارة وشركاء اجتماعيين وموظفين وتفاعلهم الإيجابي مع مختلف جوانب عملنا. لذلك لا يسعنا إلا أن نثمن التزام الجميع على تحقيق الأهداف التنموية للبنك.

إن هذا التقرير السنوي فرصة لنا جميعاً للنظر في الإنجازات التي حققناها، والتحديات التي واجهناها، والتطلعات التي نطمح إليها في المستقبل. بفضل تعاوننا وإصرارنا، نجحنا في تحقيق العديد من الإنجازات خلال العام الماضي، ولكن الرهانات متواصلة امامنا.

اننا نؤمن بأن المستقبل لن يكون لمن يملك الموارد فقط بل لمن يستطيع التكيف والابتكار والتحوّل بسرعة وفعالية كما نؤمن بأن تبنى نموذج مستدام ومرن هو الخيار الأمثل لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية وتحقيق تطلعاتنا في تقديم خدمات مصرفية عصرية وآمنة قائمة على الابتكار والتكنولوجيا والمسؤولية البيئية.

3 المناخ الاقتصادي الدولي و الوطني

على المستوى العالمي :

وفقاً لأحدث التحليلات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي العالمي عند حوالي 3.2% في عام 2024، ويأتي هذا الاستقرار بعد عدة سنوات من الصدمات السلبية، على الرغم من استمرار التحديات، بما في ذلك التضخم المستمر في قطاع الخدمات، وتصاعد التوترات التجارية، وعدم اليقين السياسي. من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي تدريجياً من 6.8% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024 ومع ذلك، فإن التضخم المستمر في قطاع الخدمات يعقد تطبيق السياسة النقدية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة.

على المستوى الوطني :

شهد الاقتصاد الوطني تحسناً ملحوظاً في عام 2024، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 1.4% مقارنة بـ 0.4% في عام 2023. وارتفعت قيمة الصادرات لتصل إلى 62 مليار دينار، في حين زادت الواردات إلى 81 مليار دينار، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري ليبلغ 18.9 مليار دينار. كما سجل عجز في الميزانية بقيمة 10.047 مليار دينار، أي ما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد الأسعار، انخفض معدل التضخم إلى 7% في 2024 مقارنة بـ 9.3% في السنة السابقة، مع تراجع ملحوظ في تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 6.2%. أما معدل البطالة، فقد استقر عند 16% خلال الربع الثالث من العام نفسه. وفي المقابل، شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعاً بنسبة 21.4% لتبلغ 2.91 مليار دينار. وفي ما يخص الاحتياطات من العملة الأجنبية، فقد تجاوزت 27 مليار دينار، وهو ما يعادل تغطية 121 يوماً من الواردات.



4

الحوكمة والمساهمات



توزيع رأس المال (بالدينار التونسي)

108 744 320	رأس المال
5 437 216	عدد الأسهم
20	القيمة الإسمية
2 218 608	عدد أسهم جهاز أبوظبي للاستثمار
%40,80	نسبة إمتلاك في رأس المال
1 750 000	عدد أسهم الدولة التونسية
%32,19	نسبة إمتلاك في رأس المال
468 608	عدد أسهم الديوان الوطني للبريد
%8,62	نسبة إمتلاك في رأس المال
1 000 000	عدد الأسهم دون حق الاقتراع
%18,39	نسبة الأسهم دون حق الاقتراع

حضورالجلسات العامة

وفقا للفصل 12 من العقد التأسيسي للبنك، لكل مساهم الحق في حضور اجتماعات الجلسة العامة والمشاركة في المداولات بشخصه أو عن طريق النيابة شرط أن يكون مالكا لعشرة أسهم على الأقل وأن يدلي بما يثبت هويته وكذلك ملكيته لأسهمه. وكل المساهمين الذين يقل عدد أسهمهم عن هذا العدد يمكنهم الحضور باجتماعات الجلسة العامة على أن ينضموا إلى بعضهم بعضا للوصول إلى العدد المحدد آنفا وأن ينيبوا أحدهم عنهم.



تركيبة مجلس الإدارة ووتيرة اجتماعاته



السيد: خليفة علي القمزي
رئيس مجلس الإدارة



السيد: حميد الدرمكي
عضو مستقل
رئيس لجنة التدقيق



السيد: فوزي القبلي
عضو مستقل
رئيس لجنة المخاطر



السيد:
لطفى فرادي
عضو



السيدة:
أسماء مسعودي
عضوة



السيدة:
بثينة بوكمشة
عضوة



السيد:
سعيد الدرمكي
عضو



السيد:
عبد الله الحلامي
عضو



السيد:
أحمد المهيري
عضو



السيد:
هشام منصورى
عضو



السيدة:
نبيهة محمدي
عضوة



السيد:
حمد المزروعي
عضو

تتولى الإدارة العامة للبنك السيدة فريال شبراك منذ تاريخ 3 نوفمبر 2022

رئيس مجلس الإدارة	السيدة خليفة علي القمزي
الأعضاء الممثلين لجهاز أبو ظبي للإستثمار	
عضو	السيد عبد الله أحمد الحلامي
عضو	السيد سعيد حمد الدرمكي
عضو	السيد أحمد راشد المهيري
عضو	السيد حمد مبارك المزروعي
الأعضاء الممثلين للدولة التونسية	
عضوة	السيدة أسماء مسعودي
عضو	السيد هشام منصورى
عضوة	السيدة بثينة بوكمشة
عضو	السيد لطفي فرادي
عضوة	السيدة نبيهة محمدي
الأعضاء المستقلين	
رئيس لجنة التدقيق	السيد حميد الدرمكي
رئيس لجنة المخاطر	السيد فوزي القبلي
مراقبي الحسابات	
	مكتب سمير لعبيدي
CNW	مكتب ناجي جحي

عقد مجلس الإدارة 6 اجتماعات خلال سنة 2024
وتتولى كتابة المجلس السيدة سلمى الزواري
مديرة مكتب التنسيق والمتابعة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تركيبة لجنة التدقيق

رئيس اللجنة

حميد الدرمكي

عضو

لطفى فرادي *

عضو

أحمد راشد المهيري

لجنة التدقيق:

تم إنشاء لجنة التدقيق الداخلي بتاريخ 07 ديسمبر 2004 ويكمن دورها في المساعدة على :
مراقبة اعتماد المبادئ والممارسات المحاسبية بالبنك،
التثبت من جودة نظام توفير المعلومة المالية ونجاعته
وتناسق أنظمة قيس المراقبة والتحكّم في المخاطر،
مراقبة تنظيم ونجاعة نظام الرقابة الداخلية وتقييم
نقائص سير هذا النظام المثارة من قبل مختلف هيكل
البنك في إطار مهام التدقيق الداخلي والخارجي

لجنة المخاطر:

تم إنشاء لجنة المخاطر بتاريخ 25 جوان 2012 وتتمثل
مهامها الرئيسية في:
· وضع وتحيين سياسة التصرف في المخاطر وضبط أسقف
للمخاطر وحدود العمليات،
· تحليل ومتابعة مدى تعرّض البنك للمخاطر وخاصة
المرتبطة بمخاطر القرض، السوق، السيولة والمخاطر
التشغيلية،
· تقييم سياسة رصد المدخّرات ومدى ملاءمة مستوى
الأموال الذاتية لنوعية المخاطر التي يوجهها البنك، اعتماد
إجراءات تصحيحية لإضفاء نجاعة أكبر على منظومة التصرف
في المخاطر.

تركيبة لجنة المخاطر

رئيس اللجنة

فوزي القبلي

عضو

سعيد حمد الدرمكي

عضوة

أسماء مسعودي

لجنة التعيينات والتأجير:

تم إنشاء لجنة التعيينات والتأجير بتاريخ 27 سبتمبر 2012
وتتمثل مهامها الرئيسية في:
· ارساء سياسة التعيينات والتأجير لكل من رئيس مجلس
الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه والادارة العامة للبنك
والمسؤولين الاوليين عن الوظائف الرئيسية بالبنك ؛
· ارساء سياسة تعاقب اعضاء مجلس الإدارة واللجان والادارة
العامة والمسؤولين الاوليين عن الوظائف الرئيسية بالبنك ؛
· ارساء سياسة إدارة وضعيات تضارب المصالح ؛
· تعيين اعضاء مجلس الادارة واللجان والادارة العامة
ووظائف الرقابة ؛
· ارساء منهجية تقييم أعمال مجلس الإدارة واللجان.

تركيبة لجنة التعيينات والتأجير

رئيس اللجنة

حمد مبارك المزروعى

عضوة

بثينة بوكمشة

عضو

سعيد حمد الدرمكي

عضوة

نبيهة محمدي

عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال سنة 2024
ويتولى كتابة اللجنة السيدة سلمى الزواري ،
مديرة رأس المال البشري.

اللجنة الإستراتيجية :

تم إنشاء اللجنة الإستراتيجية بتاريخ 14 ديسمبر 2022 وتمثل مهامها الرئيسيّة في:

- مساعدة مجلس الإدارة على ضبط سياسات التطوير وتنمية الربحية للبنك تكون متماشية مع سياسة تقبل المخاطر والمحافظة على الصلابة المالية للبنك
- دراسة مخطط العمل المتوسط المدى Business Plan وقصير المدى وكل ملف ذي صبغة إستراتيجية وعرضه على مجلس الإدارة للمصادقة،
- دراسة المحاور الإستراتيجية لتطوير نشاط البنك بصفة فردية من جهة وبصفة مجمعة عبر التفاعل مع الشركات التابعة له.
- متابعة تنفيذ المشاريع الإستراتيجية المصادق ليها في مجلس الإدارة .

تركيبة اللجنة الإستراتيجية

رئيس اللجنة

خليفة علي القمزي

عضو

لطفى فرادي*

عضو

هشام منصوري

عضو

عبد الله أحمد الحلامي

*انتهت عضوية السيد لطفى فرادي في أوت 2024

عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال سنة 2024 ، ويتولى كتابة اللجنة السيدة سلمى الزواري ،

جانب الحوكمة : السياسات العامة

عمل البنك على إحترام مقتضيات منشور البنك المركزي 05-2021 إذ تم وضع :

- مدونة الحوكمة لبنك تونس و الإمارات (المصادق عليها في اجتماع مجلس الإدارة عدد 170 بتاريخ 31/05/2022)
 - سياسة إدارة وضعيات تضارب المصالح بالبنك (المصادق عليها بإجتماع مجلس الإدارة عدد 181 المنعقد بتاريخ 21/03/2023)
 - سياسة التعيينات و التأجير لبنك تونس و الإمارات (المصادق عليها خلال اجتماع مجلس الإدارة عدد 185 بتاريخ 11/01/2024)
 - سياسة الامتثال (المصادق عليها خلال اجتماع مجلس الإدارة عدد 185 بتاريخ 11/01/2024)
 - السياسة الائتمانية : تم المصادقة عليها بالتمرير بتاريخ 06/10/2023
 - سياسة الاسناد الخارجي: تمت المصادقة عليها في اجتماع المجلس عدد 187 بتاريخ 29/05/2023
 - سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - سياسة الاستخلاص: تمت المصادقة عليها في اجتماع المجلس عدد 183 بتاريخ 31/08/2023
- و تم إرساء السياسات الداخلية التالية :
- سياسة الشراءات و المصاريف
 - سياسة التنقل الداخلي



نظام الرقابة الداخلية

يخضع نظام الرقابة الداخلي في بنك تونس و الإمارات لقانون البنوك عدد 48-2016 و لمناشير البنك المركزي التونسي عدد 19-2006 و عدد 05-2021 و المعايير الدولية للتدقيق الداخلي و الممارسات السليمة للرقابة .

ويندرج نظام الرقابة ببنك تونس و الإمارات ضمن نموذج خطوط الدفاع الثلاث على النحو التالي:



ا. الرقابة الدورية

• **إدارة التدقيق الداخلي:** التي تمثل الرقابة من الدرجة الثالثة حيث تتولّى الرقابة الدورية من خلال إعداد خطة عمل لثلاث سنوات تتم مراجعتها و تحيينها كلّما إقتضت الضرورة ذلك و يتمّ عرض هذه الخطة و المصادقة عليها من قبل لجنة التدقيق و مجلس الإدارة كما يتم إدراج مهمات حينية بتكليف من الإدارة العامة.

تسعى إدارة التدقيق الداخلي من خلال خطة عملها للإحاطة بأغلبية مراكز المخاطر في البنك و ذلك عبر توصيات لجنة التدقيق و متابعة مدى العمل بها.

كما تحرص إدارة التدقيق الداخلي على التنسيق مع هياكل الرقابة الخارجية ومراقبي الحسابات والمدققين الخارجيين لإعلام لجنة التدقيق و مجلس الإدارة بنتائج الرقابة التي تضمنتها تقاريرهم.

ا. الرقابة المستمرة

تشمل الرقابة المستمرة درجتى الرقابة: الرقابة من الدرجة الثانية و الرقابة من الدرجة الأولى

1. الرقابة من الدرجة الثانية:

تتولّى الهياكل التالية الرقابة من الدرجة الثانية:

• **الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال :**

يتولى الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال:

- السهر و متابعة مدى العمل بمقتضيات القوانين كما يتولّى إصدار عدد من مذكرات اليقظة القانونية التي تأخذ بعين الإعتبار المستجدات القانونية و يتمّ تضمين أعمال هذا الهيكل ضمن تقريرين سداسيين عملا بالفصل 51 من منشور البنك المركزي التونسي. 05-2021

- ضمان إمتثال البنك في مجال مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب
- مساعدة مختلف هياكل البنك لضمان الإمتثال للقوانين الجارية و الممارسات السليمة و القواعد المهنية
- الإضطلاع بدور المراسل مع اللجنة التونسية للتحليل الماليّة
- النظر في التصاريح بالشبهة الوافدة الى المصلحة من قبل الفروع وغيرها من الإدارات وفقا للمذكرة الإدارية الداخلية عدد 30/2017 "إجراءات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة والمستترابة وانتهاكات مجلة أخلاقيات المهنة"
- تطبيق كافة تدابير اليقظة المشددة بغية مراقبة جميع الحرفاء الذين تم تصنيفهم من ذوي المخاطر العالية.
- الإضطلاع بدور مستشار لدى الإدارة العامّة فيما يخص مدى الإمتثال للقوانين و المعايير..

• إدارة المخاطر

- تتمثل أهمّ مهامّ ومسؤوليّات إدارة المخاطر في:
- المساهمة في تحديد السياسة الائتمانية للبنك والسهر على تنفيذها، مع مراعاة الحدود القصوى المحددة في إطار تفويض السلطات.
- المساهمة في تقييم المخاطر في إطار عملية منح القروض من خلال إبداء الرأي بخصوص نوعية العلاقة مع الحريف وقيمة الضمان الممنوح.
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتقييم المخاطر التي يتعرض لها الطرف المقابل وفقاً لمنشور البنك المركزي عدد 19-2006.
- القيام بتصاريح للبنك المركزي وفقاً للأحكام التنظيمية.
- مراقبة تطبيق القوانين السارية (الدّاخليّة والخارجية) للتعهدات بجميع أنواعها،
- مراقبة تحصيل العمولات بجميع أنواعها،
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتقييم وقياس ومتابعة مخاطر السوق والمخاطر العملياتيّة وفقاً لأحكام منشور البنك المركزي 19-2006.
- تقييم مخاطر السيولة والمشاركة في تحليل ALM بالتعاون مع إدارة الخزينة من خلال تحديد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته التمويلية للحرفاء،

• إدارة الرقابة الدائمة والأبحاث:

- تتمثل مهامّ دائرة الأبحاث في:
- السهر على حسن عمل نظام الرقابة الدائمة والدوريّة الخاصّ بالبنك
- هدّ الإدارة العامّة بالإخلالات المستنتجة على مستوى نظام الرقابة الداخليّة إضافة إلى المخالفات الواضحة للقوانين الجارية والمراجع القانونيّة والإجرائيّة للبنك
- سير وتحقيق بطلب من الإدارة العامّة لمهامّ الرقابة والتحقيق والبحث
- إجراء مراقبة عن بعد حول إحترام مختلف هياكل البنك للقوانين الجارية والمراجع الإجرائيّة والقانونيّة إضافة إلى صحّة التسجيلات المحاسبية

- مدّ الإدارة العامّة بتقارير الرقابة والتحقيق والبحث تفصّل التحقيقات التي تمّ إجراءها و الإخلالات و المخالفات إضافة إلى الإستنتاجات و التوصيات المناسبة.
- مراقبة عمليّات تدمير الحاملات الإلكترونيّة للمعطيات و دفاتر الصكوك و الوثائق الأخرى و المعدّات
- تأمين تسليم العهد
- إلخ...
- أما بخصوص مسؤوليّات دائرة الرقابة الدائمة فتتمثّل أساسا في :
- وضع و تحيين و متابعة تحقيق برنامج الرقابة الدائمة.
- التحقّق على المستوى المركزي من حسن عمل نظام الرقابة الداخليّة و من نجاعة المستوى الأوّل من الرقابة.
- التنسيق مع الهيكل التي تمّت مراقبتها لإعداد تقارير بخصوص الرقابة المنجزة.
- إنجاز الرقابة الدائمة و التثبّت في إطارها من حسن تطبيق الإجراءات الجارية.
- إنجاز الرقابة الدائمة الخاصّة بالقروض الممنوحة في إطار التفويض الممنوح لرؤساء الفروع و القروض اللامركزيّة و قروض الإيجار الماليّ و التعمّهات بالإمضاء و عمليّات لجنة العمليّات العابرة .
- تحليل النقائص و الإخلالات المستخرجة في إطار الرقابة الدائمة.
- مدّ الإدارة العامّة بتقارير دوريّة من الرقابة الدائمة تضمّ التوصيات المتعلّقة بالنقائص و الإخلالات التي تمّ التفتّن إليها.
- إلخ...

• خلية السلامة المعلوماتية

- وضع سياسة للسلامة المعلوماتيّة
- إعداد تقارير للإدارة العامّة حول وضع مرجع السلامة المعلوماتيّة للبنك (la mise en œuvre des référentiels de sécurité relatifs à la sécurité des Systèmes d'Information de la banque)
- تقييم و مراقبة مستوى سلامة النظام المعلوماتي إضافة إلى وضع مرجع لسلامة النظام المعلوماتي الخاصّ بالبنك
- ضمان وضع توصيات التدقيق (بما فيها القانوني) و مراقبة تنفيذها.
- ضمان اليقظة التكنولوجية و القانونيّة المتعلّقة بسلامة النظام المعلوماتي.
- تحسيس موظفي البنك و تكوينهم في مجال السلامة المعلوماتية و المخاطر الجارية بهذا الخصوص.
- تثبيت فيما يخصّ السلامة المعلوماتيّة لكراس الشروط الخاصّة بالمشاريع الإعلامية و إقتناء تطبيقات إعلاميّة .
- مراقبة الأعطاب المتعلّقة بسلامة النظام المعلوماتي و تجميع و تحليل المعطيات المتعلّقة به.
- المشاركة في إعداد و تحيين برنامج إستعادة النشاط المعلوماتي و إجراءات إستعادة النشاط في حالة توقف عمل النظام المعلوماتي... إلخ

2. الرقابة من الدرجة الأولى

يتولّى رؤساء الفروع والمسؤولين الأوّلين بمختلف الإدارات والدوائر الرقابة من الدرجة الأولى.

3 لجنة الرقابة الداخليّة

تمّ خلال سنة 2023 إحداث لجنة الرقابة الداخليّة ويتمثّل دورها في :

- مراجعة ، تقييم و تحليل الإخلالات على مستوى الرقابة الداخليّة إضافة إلى المخاطر التي تمّ إستخراجها من قبل مختلف هياكل الرقابة أو بمناسبة مهمّات مراقبي الحسابات ، التدقيق و الرقابة الخارجيّة.
- تقييم نجاعة و حسن عمل نظام الرقابة الداخليّة و نظام قياس و مراقبة المخاطر.
- تقييم وضع مختلف السياسات الداخليّة للبنك في مجال إمتثال البنك للقوانين الجارية والممارسات الحسنة المرجعيّة
- النظر في التحسينات التي ستضاف إلى نظام الرقابة الداخليّة و نظام قياس و متابعة المخاطر و التدابير التي يجب إتخاذها لحسن التحكم في المخاطر الجارية.
- مراجعة تقارير الرقابة و التدقيق الداخلي ، المخاطر و التقارير الأخرى الخاصّة بمجلس الإدارة إثر إنهاءها من طرف جميع الهياكل المعنيّة.
- وضع على أساس الإخلالات المستخرجة و المجهّمة خطة عمل سنويّة حسب درجة المخاطر الجارية و الموارد البشريّة واللوجستيّة المتوفّرة.
- ضمان متابعة ثلاثيّة للإنجازات.

التصرّف في المخاطر

تتكون إدارة التصرّف في المخاطر من دائرة التصرّف في المخاطر الائتمانية ودائرة المخاطر التشغيلية والسوق ومن أهمّ مسؤوليات إدارة المخاطر التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر القرض ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر نسب الفائدة بشكل دوري ومنتظم وهي معنية بإعداد توصيات بتخفيض مستويات التعرّض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المجموعات التي يشكّل الحجم الجملي للالتزاماتها نسبة عالية من تدخّلات البنك ويكمن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في دعم الإدارة العامة لتمكّن من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً وبالتالي قياسها ثمّ الحدّ منها ومراقبتها بشكل كامل.

سياسة رصد المدخّرات لتغطية المخاطر:

المدخّرات الفردية

تستند سياسة رصد المدخّرات الفردية لبنك تونس والإمارات على أحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 وحسب المذكرة للبنوك عدد 93-23 وذلك حسب المخاطر التالية:

القروض المشكوك في استخلاصها (صنف 4)

مخاطر تستوجب متابعة خاصّة (صنف 1)

مخاطر جارية (صنف 0)

مخاطر يصعب استرجاعها كلياً في الآجال المحدودة (صنف 3)

مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدودة (صنف 2)

يقع تقييم المدخّرات اعتماداً على التصنيف وحسب النسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها. تكون نسب المدخّرات على النحو التالي:

20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 2

50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 3

100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 4

المدخرات الجماعية

عملا بأحكام المادة 10 مكرر من منشور البنك المركزي عدد 24-91 المتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومراقبة التعهدات ، وجب تكوين مدخرات عن طريق الخصم من نتائج السنة المالية لتغطية المخاطر الكامنة على جميع التعهدات السليمة (صنف 0) وتلك التي تتطلب مراقبة خاصة (صنف 1) يعتمد البنك في طريقة احتساب المدخرات الجماعية على أحكام منشور البنك المركزي عدد 01 لسنة 2025 بتاريخ 29 جانفي 2025

حيث أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد 01 لسنة 2024 بتاريخ 29 جانفي 2025 المتعلق بتحديد الإجراءات المتخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمشور عدد 01 لسنة 2024 بتاريخ 19 جانفي 2024

- مراجعة نسبة التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و 1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و 3 و 4 و 5)، وذلك عبر الزيادة في الهامش القار الذي تم العمل به على إثر إصدار المنشور سنة 2021، يخص هذا التحيين بعض القطاعات.

- عدم إدراج سنة 2020 في احتساب نسب التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و 1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و 3 و 4 و 5)، وذلك اعتبارا للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي سنة 2020 والمتعلقة أساسا بتأجيل خلاص أقساط القروض للأفراد والمؤسسات ومدى تأثيرها على التصنيف الفعلي للحريف.

هذا ويجدر الذكر بأنه يتم احتساب نسبة التحوّل على مدى السبعة (7) سنوات السابقة بهدف تغطية التعهّدات غير المصنّفة (صنف 0 و 1)

- المحافظة على النسب الدنيا للمدخّرات المستوجبة على كلّ قطاع حيث تم ضبط هذه النسب في حدود 40% لجميع القطاعات باستثناء القطاعات التالية:
30% لشركات البعث العقاري
20% للقروض السكنية

المدخرات الإضافية

يعتمد البنك في طريقة احتساب المدخرات الإضافية على أحكام منشور البنك المركزي عدد 2013-21 بتاريخ 30 ديسمبر 2013 الذي يطالب من خلاله كافة المؤسسات الائتمانية باحتساب مدخرات اضافية لتغطية المخاطر الصافية المتعلقة بالأصول من الصنف 4 مع اقدمية في هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المدخرات كما يلي :

مدخرات تبلغ 40% من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 3 و 5 سنوات

مدخرات تبلغ 70% من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 6 و 7 سنوات

مدخرات تبلغ 100% من قيمة التعهدات الصافية التي تفوق اقدميتها 8 سنوات

ونعني بالتعهدات الصافية، قيمة التعهدات بعد طرح:
الفوائد المخصّصة

الضمانات المقبولة من الدولة، وكالات التأمين ومؤسسات الائتمان.
ضمانات في شكل اصول مالية او ايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها. المدخرات الفردية التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشور عدد 91-24 والمتعلق بالمؤسسات الائتمانية

مدخرات للمساهمات

يعتمد البنك في طريقة احتساب المدخرات على المساهمات المدرجة بالبورصة بتقييم قيمة الأسهم عند اقفال الحسابات على أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينة للشركة ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.



2024

5
أهم الأحداث
والإنجازات في 2024

شهد عام 2024 سلسلة من المبادرات الاستراتيجية التي تجسد التزام البنك المتواصل بالابتكار، والتنمية المستدامة، والشمول المالي، والمسؤولية المجتمعية، بالإضافة إلى تنويع قاعدة الحرفاء وتعزيز قيمتها. من خلال شراكات استراتيجية، ومشاركة فعّالة في فعاليات قطاعية وثقافية رفيعة المستوى، إلى جانب أنشطة تجارية مدروسة، عزز البنك التونسي الإماراتي موقعه كمؤسسة مالية مؤثرة، رائدة، رقمية ومسؤولة اجتماعيًا

الشراكات الاستراتيجية

أبرم البنك خلال سنة 2024 عدّة شراكات مدروسة تتماشى مع أهدافه التجارية والرقمية والاجتماعية والبيئية، مما ساهم في تعزيز تأثيره الاقتصادي والمجتمعي.

شراكة تجارية مع Cherry

توقيع اتفاقية تهدف إلى الترويج المشترك لعروض التأجير المالي واستهداف شريحة المهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز استقطاب حرفاء جدد



بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

CHERY

Roulez serein, payez moins.
A partir de 41 DT HT/Jour.

25.000 km d'entretiens gratuits. 150 dt Carte carburant. Pack de bienvenue.

0% Autofinancement

*Offre soumise à des conditions.
*Offre valable jusqu'au 15 novembre.
*Pour tout renseignement, veuillez contacter le 71 960 730

En partenariat avec Shell HELIX

شراكات تقنية ورقمية



تحالف تقني مع Insight Plus لنشر حلول رقمية مبتكرة لتيسير عمليات الصرف وتمكين الشركات من الوصول إلى أسعار صرف تنافسية والعملات الأجنبية بكل سهولة.

• شراكة قانونية رقمية مع ContractZLAB لإطلاق حل لتحسين العقود الائتمانية والعمليات القانونية، بهدف تعزيز الامتثال وتحسين سير العمل.
• اتفاق رقمنة المدفوعات مع Kaoun, Konnect, DOT IT و Run Pay لتسهيل استخدام حلول الدفع الرقمية وتعزيز الشمول المصرفي وتبسيط تجربة الحرفاء.

شراكات ذات طابع اجتماعي وشامل

• برنامج الشمول المالي بالتعاون مع جمعية "المدنية"، لمكافحة الانقطاع المدرسي عبر توفير وسائل نقل آمنة لأطفال المناطق الريفية في ولايات جندوبة، باجة والقيروان ضمن برنامج "فاطمة".



• تطوير التمويل الجماعي بالتعاون مع CNBees و KickOff، لدعم المشاريع الشبابية ذات الأثر الاجتماعي والبيئي من خلال منصات التمويل التشاركي.
• شراكة مؤسسية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) لدعم التنمية المستدامة في جزر قرقرنة.

شراكة للانتقال الطاقي

• اتفاقية استراتيجية مع Every GHS لترويج الطاقات المتجددة من خلال تمويل خاص بالطاقات الخضراء "Green Energy"، يسهل تركيب الألواح الشمسية للأفراد والمؤسسات.

تنويع الأنشطة التجارية وتعزيز محفظة العملاء

أطلق البنك مجموعة من المبادرات الاستراتيجية لتعزيز تواجده في قطاعات واعدة، مدعومة بالمشاركة في فعاليات كبرى لفهم احتياجات الحرفاء المستهدفين

إطلاق بطاقة BTE INFINITE

أطلقت في حفل رسمي بحضور شريكنا VISA والعملاء الأوائل بطاقة مصرفية حصرية تستهدف العملاء ذوي القيمة العالية، وتم تكريمهم بهدايا رمزية مميزة



المشاركة في مؤتمر REVOLAX للطب التجميلي (ماي 2024)

دعمت BTE إطلاق منتج REVOLAX الطبي من خلال عرض تأجير مالي مخصص لأطباء الصحة والجمال، مما عزز علاقتها مع دريفها MedPRO وساهم في استهداف قطاع طبي واعد.

منتدى الصيادلة - Forum de l'Officine (سبتمبر 2024)

عرضت BTE حلولاً مالية مخصصة للصيادلة، ضمن استراتيجيتها للتركيز على القطاعات وتقديم حلول مصممة حسب احتياجاتهم.

إطلاق أول بطاقة بنكية توصل إلى المنزل - بالشراكة مع Flouci نوفمبر 2024

في سابقة وطنية، أطلقت BTE بطاقة مصرفية تُرسل للمنزل عبر قنوات رقمية وفق نموذج Baas، مما يعزز تجربة العملاء الرقمية وسهولة الوصول للخدمات.



إطلاق منصة Exsys الرقمية لشراء العملات (ماي 2024)

بالتعاون مع Insight Plus، تم إطلاق منصة Exsys لتبادل العملات، بالإضافة إلى FX Match، وهي منصة حصرية لـ BTE تتيح للشركات وصولاً مباشراً لسوق صرف رقمي شفاف وفعال - الأولى من نوعها في تونس.

التكوين وتطوير الكفاءات

• افتتاح مركز التكوين المعتمد "Skill-Up BTE" (نوفمبر) لتعزيز قدرات الشباب والموظفين ودعم التحول المستدام للبنك من خلال تنمية رأس المال البشري.



الحضور المؤسسي والرؤية الاستراتيجية

شاركت BTE في فعاليات وطنية ودولية لدعم أولوياتها: الرقمنة، التمويل الأخضر، الشمول المالي، والتنمية المستدامة.

المعرض الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا - SIAT 2024 (30 أكتوبر - 2 نوفمبر 2024، تونس)

عرضت BTE حلولها التمويلية الخضراء بالشراكة مع Every GHS في جناح احترافي مساحته 42م²، لدعم مشاريع الفلاحة المستدامة والانتقال الطاقوي.



منتدى المسؤولية المجتمعية للمؤسسات - RSE (23-24 ماي 2024، ياسمين الحمامات)
عرض البنك مبادراته الاجتماعية والبيئية، وأطلق مسابقة داخلية لتصميم منتج بنكي مبتكر ومستدام، فاز بجائزة أفضل مبادرة وطنية.





28) **Tunisia Global Forum - منتدى تونس العالمي**
سبتمبر 2024، تونس)
عزز البنك علاقته بالجالية التونسية بالخارج من خلال الترويج لمنصته الرقمية NEO BTE.

BigTech Africa (26-29 جوان 2024، تونس)
عرض البنك توجهه الرقمي وابتكاراته في مجال الفينتك، خاصة منصة NEO BTE الجديدة.
منتدى الشمول المالي - OIF (19 سبتمبر 2024، تونس)
شارك البنك في إطلاق شبكة المراسلين للمرصدين المالي، تأكيدًا لدوره الريادي في تعزيز الشمول المالي.
Crowdfunding Tour (زغوان 29 نوفمبر - 2 ديسمبر 2024)
بالتعاون مع CNBees، دعم البنك هذه الجولة الوطنية للترويج للتمويل الجماعي المسؤول، كأداة لدمقرطة التمويل وتعزيز ريادة الأعمال.
Decarbomed 2024 - الانتقال الطاقوي في المتوسط (24-25 سبتمبر 2024، تونس)
عرضت BTE حلولها للتمويل الأخضر، بالشراكة مع Every GHS، مع التركيز على دعم مشاريع الطاقة الشمسية، وتأكيد انخراطها في أهداف التنمية المستدامة



الرعاية والحضور الثقافي

استثمرت BTE في فعاليات ثقافية مرموقة لتعزيز صورتها المؤسسية وصلتها بالشركاء الأساسيين:
• كأس رئيس دولة الإمارات - سباق الخيول الدولي (جوان)
شراكة متميزة لدعم العلاقات الثقافية والسياسية بين تونس والإمارات، عززت من مكانة البنك وحضوره الإقليمي والدولي.



• الاحتفال بعيد الاتحاد الإماراتي الـ 53
شارك البنك بصفة رسمية في احتفالات سفارة الإمارات، وتم تكريمه على دعمه المتواصل، مما يعكس عمق العلاقات التاريخية والتزامه بشراكة استراتيجية دائمة

التحول الرقمي: المنعطف الاستراتيجي لسنة 2024

- شهد عام 2024 انطلاقة فعلية للتحول الرقمي داخل BTE من خلال اعتماد نموذجين رئيسيين:
- نموذج BaaS - Banking-as-a-Service بالشراكة مع Kaoun عبر تطبيق Flouci
 - نموذج BaaP - Banking-as-a-Platform عبر منصة NEO BTE الرقمية 100%، لفتح الحسابات وإدارة المعاملات البنكية عن بعد، خاصة للجالية التونسية.
- يهدف هذا التحول إلى تقديم خدمات:
- آمنة وسهلة الاستخدام،
 - متاحة عن بُعد،
 - مدمجة رقمياً،
 - وتتماشى مع العادات الجديدة للعملاء.
- بفضل تكاتف فرق العمل وشراكات تقنية عالية المستوى، سيكون عام 2025 نقطة تحول نحو:
- توسيع قاعدة العملاء،
 - فتح آفاق جديدة للنمو،
 - وتعزيز مكانة BTE كبنك رقمي رائد وشامل في تونس والمنطقة.

مبادرة نهاية العام: هدية ذات أثر اجتماعي وبيئي

للسنة الثانية على التوالي، اختارت BTE إنهاء العام بمبادرة مسؤولة بالتعاون مع جمعية Wallah We Can، من خلال برنامج "Green School"، لتحويل المدارس العمومية إلى مؤسسات مكتفية بيئياً.

قدّم البنك لعملائه هدية رمزية بيئية ذات مغزى، تعبيراً عن التزامه بالمسؤولية المجتمعية وربط الولاء بالبعد الإنساني.





6 المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك

تعد تدخلات البنك في مجال السياسة البيئية والاجتماعية والحوكمة من العوامل المهمة التي يركز عليها بنك تونس والامارات لاقتناعه الكبير بمدى تأثير تلك التدخلات على واقع المؤسسة ومستقبلها واشعاعها على محيطها في إطار المسؤولية المجتمعية للبنك.

ترتكز هذه السياسة على ثلاثة جوانب أساسية:

الجانب البيئي:

في إطار التزامه المجتمعي والبيئي، قام بنك تونس والإمارات خلال سنة 2023 بتفعيل شراكة مع جمعية "أمل تونس" من خلال مبادرة "الأغطية السحرية". وقد تم تنفيذ هذه المبادرة خلال سنة 2024 بمقر البنك، وتهدف إلى جمع الأغطية البلاستيكية لتمويل اقتناء كراسي متحركة لفائدة أشخاص في وضعية إعاقة ومهشاشة. ويتجاوز هذا المشروع بعده البيئي الداعم لعملية الرسكلة، ليُجسد عملاً تضامنياً يحدث موظفينا حول قيم سامية كالتكافل والمسؤولية المواطنة.

الجانب الاجتماعي:

يرتكز هذا الجانب على إرادة البنك على تحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز حقوق الانسان، والعدالة الاجتماعية والمساواة في فرص العمل، والالتزام بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية. ما إنفك بنك تونس والامارات يشجع الشركات على التأكد من أن انشطتها لا تضر بالمجتمعات المحلية.

جانب الحوكمة:

يتعلق جانب الحوكمة بتطبيق ممارسات حوكمة الشركات السليمة مثل الشفافية في القرارات المالية والادارية، مكافحة الفساد، وضمان المساءلة. تهدف هذه السياسات التي يعمل عليها بنك تونس والامارات إلى تعزيز الثقة في البنك والتأكد من أن العمليات تتم بشكل قانوني وأخلاقي. وفي هذا الإطار يتنزل برنامج البنك في إرساء منظومة محاسبتيه جديدة لإصلاح النظام المحاسباتي للبنك على قواعد صلبة وهو ما يقوم به حالياً مكتب "ERNST & YOUNG" إن بنك تونس والامارات، مقتنع تمام الاقتناع بان تدخلاته في المجالات المذكورة، ستؤدي حتما إلى تحسين سمعة المؤسسة، وزيادة الاستثمارات، والالتزام بالمعايير العالمية، مما سيساهم حتما في توطيد العلاقات البنكية في إطار التراسل البنكي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.



7
أهم مؤشرات
بنك تونس والإمارات

أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات

يتم تقديم جداول مؤشرات البنك بحساب الألف دينار

أهم نسب الربحية والاستغلال

2024	2023		
6,39%	6,66%	الناتج البنكي الصافي / مجموع القروض	مؤشر الربحية
66,46%	65,49%	العمولات المتأتية / مصاريف الأعوان	مؤشرات الاستغلال
93,41%	91,77%	نسبة الإستغلال	
65,13%	66,00%	مصاريف الأعوان / الناتج البنكي الصافي	
2 891	2 514	مجموع ودائع/عدد الأعوان	الإنتاجية بالمليون دينار
2 684	2 510	مجموع القروض/عدد الأعوان	
172	166	الناتج البنكي الصافي / عدد الأعوان	
3,28%	3,67%	هامش الربح على المعاملات مع الحرفاء	هامش الربح
10,27%	10,24%	مردودية القروض	
6,38%	5,79%	كلفة ودائع الحرفاء	
6,99%	6,57%	كلفة مجموع الموارد	
133,0%	106,0%	مؤشر السيولة	النسب القانونية
108,1%	108,4%	مؤشر القروض/ الودائع	
-0,29%	0,41%	مؤشر كفاية رأس المال تيار 1	
-0,29%	0,82%	النسبة الجمالية لكفاية رأس المال	
20,4%	21,2%	نسبة التعهدات المصنفة	مؤشرات نوعية الأصول
66,8%	63,1%	نسبة تغطية التعهدات المصنفة	

الموازنة بتاريخ 31 ديسمبر 2024

31/12/2024	31/12/2023	
الأصول		
17 911	13 188	الخبزينة
191 668	216 800	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية
971 009	920 339	مستحقات على الحرفاء
44 627	-	محفظة السندات التجارية
207 375	196 095	محفظة الاستثمار
86 589	92 262	الأصول الثابتة
20 877	14 123	أصول أخرى
1 540 057	1 452 807	مجموع الأصول
الخصوم		
242 697	280 592	ودائع و أموال المؤسسات البنكية و المالية
1 115 122	973 734	ودائع و أموال الحرفاء
81 723	102 113	إقتراضات و موارد خصوصية
61 611	47 599	خصوم أخرى
1 501 153	1 404 038	مجموع الخصوم
الأموال الذاتية		
108 744	90 000	رأس المال
77 998	78 704	إحتياطيات
- 840	- 840	أسهم ذاتية
- 119 095	- 82 768	نتائج مؤجلة
- 27 904	- 36 327	النتيجة الصافية
1 540 057	1 452 807	مجموع الخصوم و الأموال الذاتية

Avec l'offre virtuelle de la BTE

Transferts instantanés via votre
Wallet Flouci en moins de 5 secondes !



نتيجة البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024

31/12/2024	31/12/2023	
111 688	103 544	فوائد دائنة ومداخيل مماثلة
28 699	28 108	عمولات دائنة
3 421	4 417	أرباح على عمليات الصرف
627	-	مداخيل المحفظة التجارية
16 180	14 989	مداخيل محفظة الإستثمار
160 615	151 058	مجموع إيرادات الإستغلال البنكي
- 3 946	- 3 428	عمولات مدينة
- 94 319	- 86 031	مجموع أعباء الإستغلال البنكي
66 296	65 027	الناتج البنكي الصافي
- 24 946	- 29 309	مخصّصات المدخّرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
- 431	- 2 905	مخصّصات المدخّرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار
- 43 185	- 42 918	أعباء الأعوان
- 18 745	- 16 758	أعباء الإستغلال العامة
- 5 648	- 7 539	مخصّصات إستهلاكات ومدخّرات على الأصول الثابتة
- 26 659	- 34 402	نتيجة الإستغلال
- 904	- 1 603	رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية
- 341	- 322	الأداء على الأرباح
- 27 904	- 36 327	نتيجة الأنشطة العادية
-	-	عناصر خارقة للعادة
- 27 904	- 36 327	النتيجة الصافية
- 4 202	- 4 202	تأثير التغييرات المحاسبية
- 32 106	- 40 529	النتيجة بعد التغييرات المحاسبية
- 5,132	- 10,379	النتيجة حسب الأسهم بالدينار



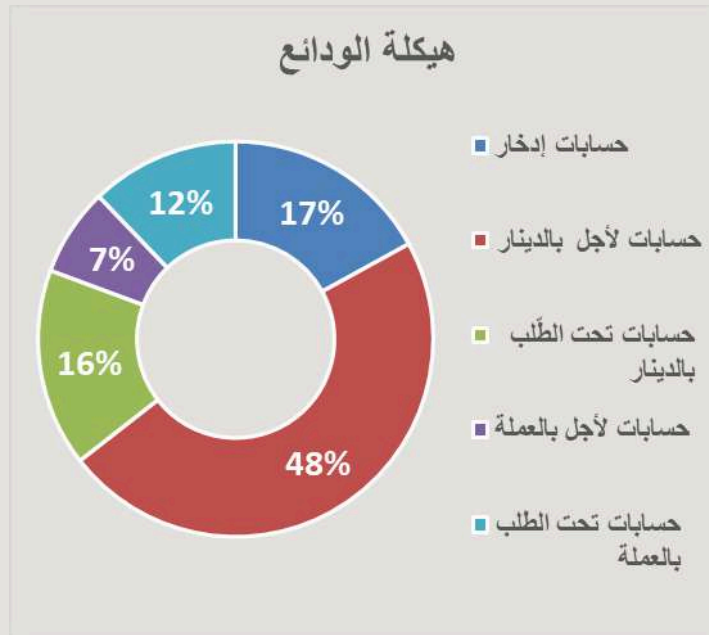
1. الموارد

ودائع الحرفاء

بلغت ودائع الحرفاء 9, 1115 م د في موفى ديسمبر 2024 اي بزيادة قدرت ب 33,0 م د مقارنة بسنة 2023 متأتية أساسا من ارتفاع الودائع لأجل بالدينار ب 26,1 م د وحسابات تحت الطلب بالدينار ب 25,1 م د

الفرق	ديسمبر 2024		ديسمبر 2023		ودائع الحرفاء
	%	المبلغ	%	المبلغ	
15 609	17,0%	189 751	15,6%	174 142	حسابات إيداع
126 123	47,5%	529 565	36,2%	403 442	حسابات لأجل
25 133	16,2%	180 712	18,4%	205 845	حسابات تحت الطلب
116 600	80,7%	900 029	79,7%	783 429	مجموع الودائع بالدينار
13 215	7,2%	80 100	6,8%	66 885	حسابات لأجل
3 251	12,2%	135 800	13,5%	132 549	حسابات تحت الطلب
16 466	19,3%	215 900	20,3%	199 434	مجموع الودائع بالعملة
133 066	100,0%	1 115 929	100,0%	982 863	مجموع ودائع الحرفاء*

*تشمل الودائع ودائع المؤسسات المالية المختصة



تفصيل الأموال الذاتية وتطور مؤشر الملاءة

ديسمبر 2024	ديسمبر 2023	
108 744	90 000	رأس المال
- 840	- 840	الأسهم الذاتية
46 169	46 875	الاحتياطيات
31 829	31 829	فارق إعادة التقييم
- 119 095	- 82 768	نتائج مرحلة
- 27 904	- 36 327	النتيجة الصافية
38 903	48 769	المجموع

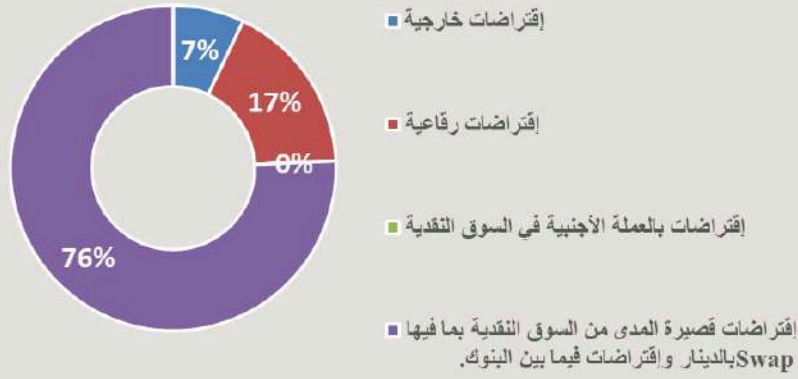
ديسمبر 2024	ديسمبر 2023	إحتساب مؤشر الملاءة
-3 020	11 569	الأموال الذاتية الصافية الأساسية (FPNB)
0	11 569	الأموال الذاتية التكميلية (FPC)
0	5 785	الأموال الذاتية التكميلية من الدرجة الأولى
0	5 785	الأموال الذاتية التكميلية من الدرجة الثانية
-3 020	23 138	الأموال الذاتية الصافية (FPN)
1 067 319	1 044 983	مجموع المخاطر الجارية (RE)
902 225	902 116	1- الأصول المرجحة بعنوان مخاطر القرض و المشتقات المالية
902 225	902 116	1-1 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر القرض
0	0	2-1 الأصول المرجحة بعنوان المشتقات المالية
119 880	117 879	2- الأصول المرجحة بعنوان المخاطر التشغيلية
30 240	24 987	3- الأصول المرجحة بعنوان مخاطر السوق
0	0	3-1 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر نسبة الفائدة
18 870	16 385	3-2 الأصول المرجحة بعنوان تقلب سعر سندات الملكية
11 370	8 603	3-3 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر سعر الصرف
0	0	3-4 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر التسوية و التسليم
0	1 790 281	نسبة 300% من التجاوزات المسجلة من خلال المعايير المحددة في منشور البنك المركزي
-0,29%	0,82%	نسبة الملاءة (RS)
-0,29%	0,41%	نسبة الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية

موارد الاقتراض

بلغت الاقتراضات الداخلية و الخارجية 319, 5 م د في موفى ديسمبر 2024 مقابل 368,1 م د في موفى ديسمبر 2023

الفارق	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023	
- 3 199	22 585	25 784	إقتراضات خارجية
- 15 899	54 994	70 893	إقتراضات رقاعية
- 122	71	193	إقتراضات بالعملة الأجنبية في السوق النقدية
- 29 450	241 819	271 269	إقتراضات قصيرة المدى من السوق النقدية بما فيها Swap بالدينار وإقتراضات فيما بين البنوك.
- 48 670	319 469	368 139	مجموع الإقتراضات

هيكلية موارد الاقتراض




Votre banque partout avec vous
100% digitale

www.bte.com.tn

NEO BTE

71 112 000

2. التعهدات

بلغ المجموع الخام للتعهدات في 31 ديسمبر 2024 ما يناهز 1426,7م د مقابل 1317,3م د في 31 ديسمبر 2023 أي بتطور يقدر ب 8%

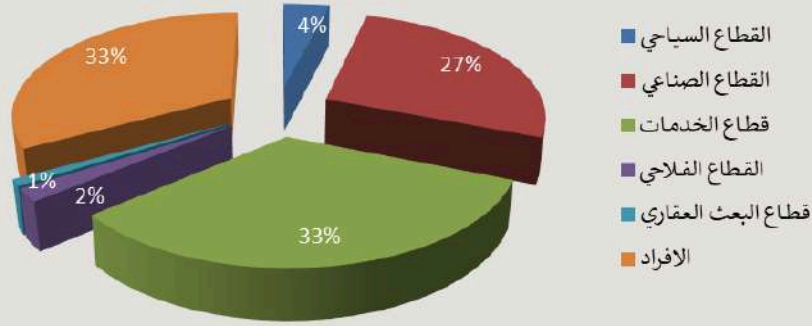
نسبة التطور 2024/2023	2024		2023		التعهدات
	%	القيمة الخام	%	القيمة الخام	
10%	24%	348 234	24%	315 620	القروض الطويلة والمتوسطة المدى للمؤسسات
7%	26%	373 155	26%	347 954	القروض قصيرة المدى للمؤسسات
9%	51%	721 389	50%	663 574	مجموع القروض للمؤسسات
1%	31%	435 608	33%	430 391	القروض الطويلة والمتوسطة المدى للأشخاص
16%	1%	21 136	1%	18 199	القروض قصيرة المدى للأشخاص
	32%	456 744	34%	448 590	مجموع القروض للأشخاص
25%	5%	68 327	4%	54 842	قروض الإيجار المالي
7%	87%	1 246 460	89%	1 167 006	المجموع العام للقروض
31%	10%	145 644	8%	110 792	التعهدات خارج الموازنة
9%	98%	1 392 104	97%	1 277 798	إجمالي التعهدات باستثناء المساهمات
-12%	2%	34 618	3%	39 489	المساهمات
8%	100%	1 426 722	100%	1 317 287	المجموع العام

التوزيع القطاعي للتعهدات (2024-2023)

تتوزع تعهدات البنك قطاعياً في 31 ديسمبر 2024 باستثناء المساهمات بالمقارنة مع نتائج 31 ديسمبر 2023 كما يلي:

نسبة التطور 2024/2023	2024		2023		قطاع النشاط
	%	القيمة الخام	%	القيمة الخام	
-17%	4%	51 419	5%	61 841	القطاع السياحي
11%	27%	376 517	27%	340 724	القطاع الصناعي
21%	33%	461 290	30%	381 913	قطاع الخدمات
21%	2%	27 558	2%	22 845	القطاع الفلاحي
-18%	1%	14 322	1%	17 481	قطاع البعث العقاري
2%	33%	460 999	36%	452 995	الأفراد
9%	100%	1 392 104	100%	1 277 799	الجملة

التوزيع القطاعي في ديسمبر 2024



المخاطر الكبرى في 31 ديسمبر 2024

يتمتع 19 حريف كل على حدة بتعهدات مرجحة تساوي أو تتجاوز 5 م د في 31 ديسمبر 2024. ويمثل إجمالي المخاطر المرجحة المتعلقة بهذه القائمة من الحرفاء 170,8 م د.

عدد الحرفاء	التعهدات الصافية في 31 ديسمبر 2023	التعهدات الصافية في 31 ديسمبر 2024
19	123 515	170 787

MasterCard Travel :
Partez sereinement, payez facilement !



www.bte.com.tn



71 112 000

3. نتيجة البنك

سجّلت الإيرادات البنكية تطوّرًا إذ بلغت 160,6 م د في موفى ديسمبر 2024 مقابل 151,1 م د في موفى ديسمبر 2023 ويعود ذلك أساسا الى تطور مداخل القروض القصيرة المدى للمؤسسات بـ 6,4 م د و مداخل القروض متوسطة وطويلة المدى للمؤسسات بـ 2,9 م د.

نسبة النمو 24-23	2024	2023	
6,3%	160 615	151 058	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
9,6%	94 319	86 031	مجموع أعباء الاستغلال البنكي
2,0%	66 296	65 027	الناتج البنكي الصافي

كما سجّلت أعباء الاستغلال البنكي ارتفاعا في موفى ديسمبر 2024 مقارنة مع موفى ديسمبر 2023، حيث بلغت 94,3 م د في موفى ديسمبر 2024 مقابل 86,0 م د في موفى ديسمبر 2023 أي بارتفاع بـ 8,2 م د. ويعود ذلك لارتفاع أعباء على ودائع لأجل بـ 5,0 م د (+15,1%).

نسبة النمو 24-23	2024	2023	
1,8%	21 315	20 941	هامش الربح من الفوائد
0,3%	24 753	24 680	العمولات الصافية
4,2%	20 228	19 406	ارباح صافية على محفظة السندات والصراف
2,0%	66 296	65 027	الناتج البنكي الصافي

شهد هامش الربح من الفوائد ارتفاعا بـ 1,8% ما بين سنة 2023 و2024

2024	2023	
66 296	65 027	الناتج البنكي الصافي
25 377	32 214	مخصّصات المدخّرات
43 185	42 918	أعباء الأعوان
18 745	16 758	أعباء الإستغلال العامّة
5 648	7 539	مخصّصات إستهلاكات ومدخّرات على الأصول الثابتة
- 26 659	34 402	نتيجة الإستغلال
- 904	1 603	رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية
- 341	322	الأداء على الأرباح
- 27 904	36 327	النتيجة الصافية

بلغت النتيجة الصافية -27,9 م د في موفى ديسمبر 2024 مقابل -36,3 م د في موفى ديسمبر 2023 أي بتحسّن بـ 8,4 م د وذلك باعتبار رصد ما قيمته 25,4 م د كمدخّرات صافية جمالية

نتاج الاستغلال البنكي على مدى الخمس سنوات الاخيرة

2 024	2 023	2 022	2 021	2 020	
1 540 056	1 452 811	1 321 276	1 274 233	1 198 454	مجموع الموازنة
1 115 929	982 863	888 471	876 913	769 336	الایداعات*
1 036 968	976 918	926 934	898 358	829 441	القروض**
160 615	151 058	133 208	123 687	106 929	الإيرادات البنكية
94 319	86 031	72 733	60 583	58 060	الاعباء البنكية
66 296	65 027	60 476	63 104	48 869	النتاج الصافي البنكي
61 930	59 676	54 077	50 625	40 885	أعباء الاستغلال العامة والأجور
- 27 904	- 36 327	- 30 006	- 31 671	- 17 165	النتيجة الصافية

* تشمل الودائع ودائع المؤسسات المالية المختصة
** تشمل القروض قروض على المؤسسات المالية المختصة

النسب القانونية على مدى الخمس سنوات الاخيرة

2 024	2 023	2 022	2 021	2 020	
133,00%	106,00%	65,84%	282,40%	106,90%	مؤشر السيولة
-0,29%	0,82%	8,18%	11,18%	11,48%	مؤشر الملاءة
108,10%	108,40%	113,27%	117,68%	115,55%	مؤشر التغطية

تكلفة المخاطر على مدى الخمس سنوات الأخيرة

2024	2023	2 022	2 021	2 020	
283 987	270 561	260 654	218 112	172 672	القروض المصنفة
1 392 104	1 277 799	1 128 672	1 151 451	1 072 006	قائم القروض
20,40%	21,17%	21,20%	18,90%	16,10%	نسبة القروض المصنفة
189 573	170 724	161 855	131 720	93 605	تغطية القروض المصنفة بالمرصودات والفوائد المخصصة
66,75%	63,10%	62,10%	60,40%	54,20%	نسبة تغطية القروض المصنفة



8

التقريرين العام و الخاص لمراقبي

الحسابات حول القوائم المالية الفردية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023



بنك تونس والإمارات

رأي مراقبي الحسابات حول
القوائم المالية المختومة
في تاريخ 31 ديسمبر 2024

أفريل 2025

الفهرس

الصفحة	
3	I. التقرير العام لمراقبي الحسابات
15	II. التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
	III. القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024
	▪ الموازنة
	▪ التعهدات خارج الموازنة
	▪ قائمة النتائج
	▪ جدول التدفقات النقدية
	▪ الايضاحات حول القوائم المالية

1. التقرير العام لمراقبي الحسابات

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024 بنك تونس والامارات

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

1. تقرير حول التدقيق في القوائم المالية

1- الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من طرف جلستكم العامة العادية المنعقدة في 30 أبريل 2024، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية "لبنك تونس والإمارات"، المتضمنة للموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2024، لجدول التعهدات خارج الموازنة، لقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك المذكرات الإيضاحية بما في ذلك ملخص لأهم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة. تبرز القوائم المالية المرفقة رصيدا إيجابيا للأموال الذاتية **38 903** ألف دينار بما في ذلك نتيجة سلبية بعنوان السنة المالية 2024 والبالغة **27 904** ألف دينار.

برأينا، وباستثناء تأثيرات النقطة المذكورة بالفقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن القوائم المالية المرفقة بتقاريرنا تعكس بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لبنك تونس والامارات كما في 31 ديسمبر 2024، ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

2- أساس تبرير الرأي المتحفظ

أنجزت أشغال التدقيق باعتماد المعايير الدولية "ISA" المتبنّاة بالبلاد التونسية. إن المسؤولية المناطة إلينا من خلال تطبيق هذه المعايير وقع وصفها بإسهاب بالفقرة الخاصة "مسؤولية مراجع الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية".

نعتبر هيكلًا مستقلا عن البنك يتمتع بالاستقلالية والحياد في القيام بمهامه وفقا للقواعد والسلوك المهني الجاري به العمل بالإضافة إلى أخلاقيات أخرى وجب اعتمادها أثناء أشغال تدقيق القوائم المالية بالبلاد التونسية.

نعتقد أن العناصر المتوفرة لدينا من خلال أشغال التدقيق والمثبتة للمعطيات الواردة بالقوائم المالية كافية وملائمة كما تسمح وتوفر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا المتحفظ.

حيث تضمنت جداول مقارنة حسابات البنك لدى البنك المركزي التونسي مبالغ عالقة غير مبررة تعود لسنة 2024 والسنوات السابقة تتلخص كما يلي:

(بالألف دينار)

الأقدمية	يتم قيدها بالدفاتر المحاسبية	تتضمنها كشوفات البنك المركزي	عمليات تضمنتها كشوفات البنك المركزي لم	عمليات تم قيدها بالدفاتر المحاسبية لم
	مقاييس غير مسجلة	دفوعات غير مسجلة	دفوعات غير مدونة	مقاييس غير مدونة
سنة 2022 وما قبلها	41	160	65	63
سنة 2023	1 792	1 850	1 244	930
سنة 2024	4 511	4 281	3 563	3 869
المجموع بالدينار	6 344	6 291	4 872	4 862

وعليه، فإنه لا يمكن تحديد التأثيرات المحتملة التي يمكن أن تفرزها أعمال تبرير العمليات العالقة على مستوى بيانات المقاربة البنكية. كما لا يمكننا الجزم بمدى خلوها من عمليات غير مرخص فيها.

3- استمرارية نشاط البنك

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2024 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 38,903 مليون دينار.

- فضلا عن ذلك، بلغت الاموال الذاتية الأساسية بذات التاريخ قيمة سلبية قدرت بـ 3,020 مليون دينار وذلك باعتماد قواعد الاحتساب التي نصّ عليها الفصل عدد 3 من منشور البنك المركزي عدد 6 لسنة 2018. مما أدى الى عدم احترام النسب الدنيا المتعلقة بقواعد التصرف المنصوص عليها بالقانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 ومنشور البنك المركزي عدد 24 لسنة 1991 ومنشور البنك المركزي عدد 6 لسنة 2018.

وبذلك لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حددها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد 48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تم تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2028 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدينا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2024
مؤشر الملاءة	% 10,00	% (0,29)
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	% 7,00	% (0,29)

- لا يستجيب البنك مؤشرات التمرکز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية. وعليه فان هذه الوضعيات المتعلقة بعدم احترام البنك للنسب والمؤشرات المنصوص عليها بالفصول 9 و50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 يمكن أن تعرّض البنك لعقوبات مشددة طبقا لمقتضيات الفصل 55 من نفس المنشور.

- من جهة أخرى أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد 48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والذي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

وعليه فان بنك تونس والامارات يمكن أن يعتبر في حالة حرجة على معنى الفصل 110 من القانون سالف الذكر.

إلا أنه يجدر التأكيد على أن البنك ومساهميه الرئيسيين يدركون ضرورة مساندة البنك وهيكلته وتدعيم أمواله الذاتية للتمكن من تطوير نشاطه وتسجيل أرباح تمكّن من استعادة توازناته المالية. وفي هذا الإطار فقد تم القيام بعملية تدقيق شامل كما تم وضع مخطط أعمال جديد يبلور الرؤية المستقبلية التي ستمكّن من استرجاع البنك لنشاطه واستعادة توازناته وتدعيم أمواه الذاتية.

4- مسائل التدقيق الرئيسية

إن المسائل الرئيسية للتدقيق هي النقاط التي تكتسي حسب تقديرنا المهني أهمية بالغة لدى مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل لغاية بلورة رأي حولها إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

وقدرنا أن المسائل التالية تعتبر نقاط رئيسية وجب الإفصاح عنها في تقريرنا.

5-1- إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة والعمولات الدائنة

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة تباعا **111 688** ألف دينار **28 699** ألف دينار أي بقيمة **140 387** ألف دينار تمثل **87,4%** من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي في موفى سنة 2024.

إن طرق إقرار الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة و كذلك العمولات الدائنة الواردة تم التطرق لها بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 1-3 «احتساب القروض وعائداتها» و 2-3 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها».

رغم أن جل هذه المداخيل يتم تسجيلها وتقييدها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك اعتبرنا أن إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة نظرا لأهمية المعاملات ونسبة هذه الخانة مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الفحوصات المنجزة

- في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية :
- تقييم النظام المعلوماتي والأخذ بعين الاعتبار الإقرار الآلي للمدخيل في المحاسبة ؛
 - التأكد من التطبيق الفعلي لإجراءات المراقبة الآلية واليدوية الموضوعية ؛
 - القيام بإجراءات تحليلية حول تطور المبالغ الجارية الفوائض والمداخيل المماثلة؛
 - التأكد من احترام المعيار المحاسبي عدد 24 المتعلق بتعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المرتبطة بها في مجال الأخذ بعين الاعتبار للمدخيل والفصل بين السنوات المالية ؛
 - القيام باختبارات عملية للتأكد من صحة قوائم تخصيص المداخيل وفق عينة تمثيلية ؛
 - التأكد من الطابع المناسب للمعلومات المقدمة ضمن الإيضاحات للقوائم المالية.

5-2- تصنيف تعهدات الحرفاء وتقدير المدخرات

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ تعهدات الحرفاء في تاريخ 31 ديسمبر 2024 قيمة **1 180 403** ألف دينار رصد بشأنها مخصصات بمبلغ **173 058** ألف دينار فيما تبلغ الفوائد المخصصة **36 336** ألف دينار.

يتولى البنك تصنيف، تقييم التعهدات وتسجيل المدخرات المتصلة بها عندما تتوفر المعايير والشروط المضبوطة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 كما وقع تنقيحه بالمنشير اللاحقة.

هذا و تم تعريف هذه المعايير بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 3-1 « احتساب القروض وعائداتها» و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها» و 4-1-3 « مستحقات على الحرفاء».

نظرا لتعرض البنك لمخاطر القرض التي يستجيب تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف تعهدات الحرفاء وتسجيل المدخرات المتصلة بها واحتساب الفوائد المخصصة أمرا رئيسيا للمراجعة.

الفحوصات المنجزة

من خلال الحوار مع الإدارة وفحص إجراءات الرقابة التي أرساها البنك قمنا بالتعرف على طريقة تقييم المخاطر المتصلة بالطرف المقابل ورصد المدخرات الضرورية باعتبار الضمانات الحاصلة. وتعتمد طريقة تصنيف تعهدات البنك أساساً على أقدمية المستحقات. و تمحورت أشغالنا حول النقاط التالية :

- التأكد من أمانة المعطيات المقدمة من البنك ؛
- مقارنة جدول التعهدات بالمعطيات المحاسبية ؛
- تقدير دلالة منهجية البنك بالنظر إلى قواعد البنك المركزي ؛
- تقدير مدى أمانة منظومة تصنيف المستحقات، تغطية المخاطر وتخصيص المداخل ؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنجزة ومن سلوك العلاقة طيلة السنة المالية ؛
- فحص الضمانات المعتمدة لاحتساب المدخرات وتقدير قيمتها مع احترام القواعد التي تم سنها والطرق المعتمدة، واعتمدنا أثناء أشغالنا منهجية المخاطر في مجال أخذ العينات ؛
- التثبت من العملية الحسابية لمبلغ المدخرات المستوجب على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي والجماعي والإضافي تطبيقاً للقواعد السارية ؛
- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

5- ملاحظات ما بعد الرأي

دون التأثير على رأينا حول القوائم المالية الذي أبديناه في الفقرة السابقة، نود أن نلفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

❖ الجرد المادي لأصول الثابتة

قام البنك بأعمال الجرد المادي لأصوله الثابتة كما في 31 ديسمبر 2024 ومقارنة نتائجه مع الارصدة المحاسبية ذات العلاقة. وقد أفضت هذه العملية إلى وجود فوارق سلبية بين مجموع الأرصدة المحاسبية والقيمة الجملية للأصول التي تم جردها بما قيمتها 174 ألف دينار.

فضلا عن ذلك، لم يتم بعد المصادقة على هذه التقرير من قبل مجلس الإدارة كما لم يتم تسجيل التعديلات المحاسبية ذات العلاقة.

❖ نتائج المراقبة الحسابية لمصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

خضع البنك لعملية مراقبة لوضعياته الاجتماعية من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة الممتدة من 01 جانفي 2023 إلى 31 ديسمبر 2023. وتم اعلام البنك بنتائج عملية المراقبة الحسابية بتاريخ 27 ديسمبر 2024 والتي تضمنت مساهمات تكميلية بقيمة 722,971 ألف دينار. إلا أن البنك قام برصد مدخرات بعنوان تغطية هذه المخاطر في حدود 228,425 ألف دينار.

وبذلك فانه لا يمكننا تقدير التأثيرات المالية التي قد تفرزها النتيجة النهائية لعملية المراقبة الحسابية بعنوان سنة 2023.

❖ غياب قائمة شاملة ومحينة للضمانات المقبولة

لا تتضمن قائمة التعهدات خارج الموازنة كما في 31 ديسمبر 2024 الضمانات المقبولة من البنك والمتعلقة باعتمادات حرفاء غير مصنفين.

كما لا يقوم البنك بجرد سنوي وتحيين دوري للوثائق المكوّنة للضمانات (شهادات ملكية محينة تتضمن الرهون، إعادة تقييم قيمة الرهون...).

إن هذه الوضعية لا تضمن صحة وشمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة كما لا تمكّنا من تحديد التأثيرات المحتملة لعدم تحيين وشمولية الضمانات المقبولة من البنك.

6- تقرير التصرف

مسؤولية إعداد تقرير التصرف هي من مشمولات مجلس الإدارة.

رأينا حول القوائم المالية لا يتعدها ليشمل تقرير التصرف وبالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير. وفقا لمقتضيات الفصل 266-د من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في توكيد صحة المعطيات الواردة حول حسابات البنك بتقرير التصرف وبالتثبت كذلك من مدى تطابقها مع المعطيات الواردة بالقوائم المالية.

تشمل أشغالنا تفحص تقرير التصرف واستجلاء حصول تناقضات جوهرية من عدمها بين هذا الأخير والقوائم المالية أو المعرفة الحاصلة من خلال أشغال التدقيق أو احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية. وإذا ما تبين من خلال أشغالنا احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية وجب علينا التوقف عندها والافصاح عنها.

إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

وليس لنا ملاحظات في هذا الشأن.

7- مسؤولية الإدارة العامة والقائمين على الحوكمة في إعداد وعرض القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول على إعداد وبسط قوائم مالية مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية المعتمدة وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من عرض عادل وإعداد قوائم مالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة من عمليات احتيال أو أخطاء.

كما وجب على الإدارة العامة أثناء إعداد القوائم المالية تقدير ما إذا كان البنك قادرا على مواصلة نشاطه وموافاة، إذا اقتضى الأمر ذلك، المسائل الرئيسية ذات الصلة وتطبيق المبادئ المحاسبية في هذه الحالة إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب حل واقعي لمواصلة النشاط.

وتعود لمجلس الإدارة عملية مراقبة مسار إعداد وبسط المعلومة المالية للبنك.

8- مسؤولية مراجع الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية

نصبو من خلال أشغال التدقيق إلى الحصول على القناعة الكافية وتوفّر أساس تبرير معقول بأن القوائم المالية خالية في مجملها من أي خطأ جوهري سواء كان نتيجة عملية احتيال أو خطأ ما وإعداد تقرير في الغرض يتضمن بلورة رأينا بشكل واضح وقاطع.

غير أن الحصول على معطيات مثبتة كافية وتوفّر أساس تبرير معقول بدرجة عالية لا يضمن في كل الأحوال بأن عملية التدقيق المنجزة طبقا للمعايير الدولية المعتمدة بتونس تسمح بالكشف عن كل إخلال جوهري محتمل.

تكثيف الإخلالات بالجوهريّة سواء كانت نتيجة عمليات غش أو أخطاء عندما يتوفر أساس معقول بأن حصولها بصفة فردية أو جماعية من شأنه التأثير على الخيارات والقرارات الاقتصادية لمتدولي البيانات المالية.

خلال إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، نمارس تقديرنا المهني مع الاستدلال بالحسّ الناقد، علاوة على ذلك:

- نتولى تحديد إذا ما كانت القوائم المالية تحتوي على إخلالات جوهرية سواء تعلقت بأخطاء أو عميات مغالطة أو غش وتقييم مخاطرها وكذلك بلورة تصوّر وإرساء اجراءات تدقيق لاحتواء هذه المخاطر. كما نقوم بجمع المؤيدات والمعطيات المثبتة الكافية والمبررة لإبداء رأينا.
- إن مخاطر فرضية عدم رصد إخلالات جوهرية ناتجة عن عملية احتيال غش تكون أعلى من تلك المتعلقة بارتكاب أخطاء نظرا لأن احتيال الغش يمكن أن يكون مردّه التواطؤ، التزوير، السهو عن قصد، التصاريح الخاطئة أو النأي بدور الرقابة الداخلية.
- نتولى إدراك وكسب فهم عناصر الرقابة الداخلية الرئيسية ذو الدلالة لغاية إنجاز أشغال التدقيق وبلورة تصوّر إجراءات تتلاءم مع ظروف ومراحل إنجاز المهمة.
- نتولى تقدير مدى ملائمة الطرق المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات الحاصلة من طرف الإدارة العامة إضافة إلى المعطيات والبيانات المتعلقة بها الصادرة عن هذه الأخيرة.
- نتولى التثبت واستنتاج فيما إذا كانت الإدارة العامة تعمل على تطبيق مبدأ استمرارية النشاط باعتماد العناصر المثبتة للمعطيات المتوفرة أو وجود مؤشرات مؤكدة هامة متعلقة بأحداث أو وضعيات من شأنها إحداث ريبة في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
- وإذا ما خلصنا إلى حصول غموض جوهري حول قدرة البنك على مواصلة نشاطه وجب لفت انتباه قارئنا تقريرنا له من خلال المعطيات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المتعلقة به. وفي صورة ما إذا كانت هذه المعطيات غير كافية ودقيقة وجب إبداء رأي مغلّ بشأنه. تتركز استنتاجاتنا على العناصر المثبتة للمعطيات والمعلومات المتوفرة لدينا عند تاريخ إعداد تقريرنا إلا أنه لا يمكننا أن تستثني حصول أحداث أو وجود وضعيات مستقبلية من شأنها إعاقة مواصلة نشاط البنك.
- نتولى تقييم البسط الاجمالي للقوائم المالية لا سيما المتعلقة منها بمضمونها وشكلها بما في ذلك المعلومات الواردة بالإيضاحات المصاحبة والتي على ضوءها يمكننا تقدير إذا ما كانت القوائم المالية تفصح بوفاء عن العمليات والأحداث الأساسية.
- نوافي المسؤولين عن الحوكمة برزنامة مهمة التدقيق ومجال وامتداد أشغالنا وكذلك بأهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا لا سيما المتعلقة منها بالإخلالات المسجلة بنظام الرقابة الداخلية والمفرزة أثناء التدقيق.
- نصرّح كذلك للقائمين على الحوكمة بأننا امتثلنا وأدّينا مهامنا طبقا للقواعد الأخلاقية الأساسية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية وإذا اقتضى الحال بموافاتهم بالروابط أو بكل عنصر مستجد لصلة قرابة أو لعوامل أخرى من شأنها أن تؤثر وتحد بصفة فاعلة وواقعية استقلاليتنا وإشعارهم بالتدابير الضرورية ذات الصلة إذا استوجب الأمر ذلك.

- نتولى تحديد أهم المسائل المطروحة على القائمين على الحوكمة في إطار تدقيق القوائم المالية للفترة المعنية وهي تعتبر مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم ببسط وإبراز هذه المسائل ضمن تقريرنا إلا إذا تتعارض ذلك مع وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تعيق نشرها وفي وضعيات جد نادرة يمكن أن نرتئي أنه لا يستحسن إثارة مسألة معينة ضمن تقريرنا تحسبا من العواقب الوخيمة المحتملة التي تتعدى المصلحة العامة.

II. التقرير حول الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

في إطار مهمة مراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة الواردة بالمعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكذلك النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذه الخصوص.

1- نجاعة نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 الذي وقع تنقيحه بالقانون 96-2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بإصدار إعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم عام حول نجاعة نظام الرقابة الداخلي للبنك. وفي هذا الصدد نذكر بأن مسؤولية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلي كذلك المراقبة الدورية لنجاعته وفعاليتها هي مسؤولية الإدارة العامة ومجلس الإدارة. وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها سجلنا حصول بعض الاخلالات في نظام الرقابة الداخلية. وقد تم موافاة الإدارة العامة بتقارير حول نظام الرقابة الداخلية وتعد هذه التقارير جزءا لا يتجزأ من التقرير العام حول القوائم المالية.

2- تطابق مسك حسابات الأوراق المالية للضوابط التنظيمية السارية

عملا بمقتضيات الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتثبت من مدى تطابق مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك للوائح الجارية. تعهد مسؤولية الحرص على تطبيق مقتضيات الفصل المذكور أعلاه ومتابعة تنفيذه إلى الإدارة العامة. واستنادا للعيادات التي نعتقد بضرورة اعتمادها في إطار تنفيذ الأمر الوارد آنفا، لم نرصد مخالفة تتعلق بتطبيقه.

3- الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

- عملا بأحكام منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 قمنا بالتثبت من مدى احترام معايير كفاية رأس المال، وأفضت أعمالنا الى تسجيل ما يلي:

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2024 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدّد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 38,903 مليون دينار.
- لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حدّدها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد 48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تمّ تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدينا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2024
مؤشر الملاءة	10,00 %	(0,29) %
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	7,00 %	(0,29) %

- لا يستجيب البنك مؤشرات التمرکز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و 51 و 52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية. وعليه فان هذه الوضعيات المتعلقة بعدم احترام البنك للنسب والمؤشرات المنصوص عليها بالفصول 9 و 50 و 51 و 52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 يمكن أن تعرّض البنك لعقوبات مشدّدة طبقا لمقتضيات الفصل 55 من نفس المنشور.
- أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد 48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والذي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

- تولينا موافاة البنك المركزي بتاريخ 30 أوت 2024 وبتاريخ 17 أفريل 2025، في إطار خطوة استباقية لتجنب تفاقم المصاعب المالية للبنك، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا لأحكام الفصل 96-د من القانون عدد 48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الذي يشير إلى أن كل وضع "يشكل خطرا على مصالح المؤسسة أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك أو المؤسسة المالية لبرنامج إصلاحي أو برنامج إنقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون" الذي يسمح للبنك المركزي باتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض.

- كما تولينا موافاة هيئة السوق المالية بتاريخ 30 أوت 2024 وبتاريخ 17 أفريل 2025، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا للفصل ع03 دد سادس من القانون ع112-94 دد المتعلق بهيئة السوق المالية.

تونس في 17 أفريل 2025

مراقبي الحسابات



سليم العبدلي
خبير محاسب مراقب حسابات
إقامة المصنفات مكتب سيد 9 موندليزير
الهاتف: 71 950 158 / الفاكس: 71 951 246

.. التقرير الخاص لمراقبي الحسابات

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم

المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

عملا بأحكام الفصلين 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نحيطكم علما بالاتفاقيات والعمليات التالية التي تم إبرامها أو إنجازها خلال سنة 2024 والخاضعة لأحكام الفصول المذكورة.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من احترام الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص والمصادقات على هذه الاتفاقيات والعمليات ومن صحة بسطها بالقوائم المالية. وليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات وإنما إحاطتكم علما بخصوصياتها وشروطها الأساسية من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الاتفاقيات والعمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

1. الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال هذه السنة المالية:

1. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع" وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين، تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 11 جانفي 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 1 708 ألف دينار تونسي مقابل سعر بيع بـ 77 ديناراً.

2. قام البنك بإحالة عدد 19 ملف من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع" وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين، تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 21 ماي 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 244 ألف دينار تونسي.

3. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع" حيث تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 28 أوت 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة إلى شركة "الاستخلاص السريع" 7 176 ألف دينار تونسي مقابل سعر بيع ب 2 984 ألف ديناراً.

II. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقاً:

أفادنا البنك أن الاتفاقيات التالية المبرمة خلال السنوات المالية الماضية لازالت جارية خلال السنة الحالية كما يلي:

1. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع" وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين، تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 21 مارس 2023، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 305 ألف دينار تونسي مقابل سعر البيع 15 ديناراً.

2. قام البنك بإيداع مبالغ متعددة بشركة BTE SICAR الفرعية وبلغت جملة الأموال المودعة تحت التصرف 10 774 ألف دينار لغاية 31 ديسمبر 2024. تحصل البنك سنة 2024 بموجب هذه العملية، على مبلغ قدره 110 ألف دينار كفائدة على الاستثمارات ومبلغ قدره ألف دينار بعنوان القيمة الزائدة عند اعادة الاحالة. كما تولى البنك دفع عمولة لفائدة BTE SICAR قدرت بمبلغ قدره 162 ألف دينار .

3. كما تتمتع شركة تونس والإمارات ذات رأس مال مخاطرة BTE SICAR بامتيازات تفاضلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات 2,7 ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري لـ BTE SICAR في 2024/12/31 ما قيمته 23 ألف دينار .

4. قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31 جانفي 2007 تولى بمقتضاها عملية ايداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وفي المقابل يتحصل البنك على مبلغ 9,2 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

هذه الاتفاقية تم تعديلها في 05 جانفي 2009 وبمقتضاها اصبحت عمولة الايداع 11 ألف دينار باعتبار الأداءات. وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009.

5. تمّ إقرار عمولة توزيع بنسبة 0,4% تدفع ابتداء من سنة 2010 من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات (TES) لفائدة بنك تونس والإمارات وتحدّد قيمة هذه العمولة على مبلغ الأصول الصافية لشركة سيكاف تونس والإمارات. بلغت قيمة هذه العمولة 398 ألف دينار في سنة 2024. تمت الموافقة على هذا الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 16 ديسمبر 2009.
6. كما قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والإمارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والإمارات كراء مكتب تمّ وضعه على ذمّة شركة سيكاف تونس والإمارات بقيمة كراء تبلغ 1 500 ديناراً سنوياً وبمقتضاه تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحته 30 متر مربع يقع بمقر البنك. يدوم هذا العقد مدة 3 سنوات ابتداء من 1 نوفمبر 2006 متجدداً ضمناً.
7. تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TES بامتيازات تفضيلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 0,4 ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري للـ TES في 2024/12/31 ما قيمته 1 013 ألف دينار.
8. تحصل البنك خلال سنة 2024 على حصته من أرباح شركة سيكاف تونس والإمارات TES بمبلغ 180 ألف دينار.
9. تتمتع الشركة التونسية الامارتية للمساهمات TEP بامتيازات تفضيلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 0,1 ألف دينار. هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري لـ TEP في 2024/12/31 رصيذاً دائناً قيمته 88 ألف دينار.
10. أمضى البنك التونسي الاماراتي اتفاقية مع شركة BTE-SICAR في 22 ديسمبر 2021 تتعلق باستئجار مكتب لصالح هذه الأخيرة من أجل تنفيذ أنشطتها التجارية. ويتعلق العقد بالفترة المفتوحة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2022، قابلة للتجديد كل سنة. تم تحديد مبلغ الإيجار بـ 1200 دينار سنوياً باعتبار الاداءات، ويُدفع مقدماً مع زيادة سنوية تقدر بـ 5% ابتداءً من السنة الثانية. وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من 1 جانفي 2022.
11. أسند بنك تونس والإمارات في سنة 2003 إلى شركة "الاستخلاص السريع". تفويضاً بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات وبالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية. تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتزمة في 27 أفريل 2004. وقد بلغ خلال سنة 2024 مبلغ هذه العمولات 42 ألف ديناراً.
- كما تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بامتيازات تفضيلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 5,4 ألف ديناراً. هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري لشركة "الاستخلاص السريع" في 2023/12/31 ما قيمته 1 046 ألف دينار.

III. الالتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين:

الالتزامات والتعهدات لفائدة المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) فقرة عدد 5 من مجلة الشركات التجارية تفصل كالآتي:

1. وقع تحديد مرتب المدير العام من طرف مجلس الإدارة المنعقد في 17 ديسمبر 2019 ليلغ في 31 ديسمبر 2023 مبلغا خاما يناهز 219 ألف دينار بالإضافة الى التمتع بسيارة وظيفية مع التكفل بكافة المصاريف المترتبة عن استغلالها.

2. تمتع أعضاء مجلس الإدارة خلال سنة 2024 بمنح حضور طبقا لقرار الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2023.

هذا وتضمنت البيانات المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024 أعباء للدفع بقيمة 63 ألف دينار بعنوان منح الحضور لسنة 2024 في انتظار المصادقة عليها من قبل الجلسة العامة العادية المقبلة.

من جهة أخرى، تمتع أعضاء مجلس الإدارة المنتمون للجان المنبثقة عن المجلس (اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي، لجنة المخاطر، اللجنة الاستراتيجية ولجنة التعيينات والتأجير) بمكافآت خلال سنة 2024 قدر مبلغها الخام بـ 107,500 ألف دينار كما هو مبين بالجدول التالي:

اللجنة	المبلغ (بالدينار)
اللجنة الاستراتيجية	12 500
اللجنة القارة للتدقيق الداخلي	40 000
لجنة المخاطرة	40 000
لجنة التأجير	15 000
المجموع	107 500

يبين الجدول التالي تعهدات البنك تجاه المسيرين في 31 ديسمبر 2024 بالدينار التونسي:

أعضاء مجلس الإدارة واللجان		المدير العام		
الخصوم في	أعباء سنة	الخصوم في	أعباء سنة	
31 ديسمبر 2024	2024	31 ديسمبر 2024	2024	
130 000	197 500	-	218 819	امتيازات قصيرة المدى
-	-	-	-	امتيازات طويلة المدى
130 000	197 500	-	218 819	المجموع بالدينار

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنه لم يتم إحاطتنا علما بوجود أية اتفاقية أو عملية أخرى خلال السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024، كما أن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون ع48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 17 أفريل 2025

مراقبي الحسابات



بسم الله الرحمن الرحيم
السيد المحترم
خبير المحاسبة مراقب حسابات
إقامة المصنفات مكتب بـ 9 مونتيلير
الهاتف: 71950198 - 71950252 / فاكس: 71951296



بنك تونس والإمارات

**القوائم المالية المختومة
في تاريخ 31 ديسمبر 2024**

بنك تونس والإمارات
موازنة
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	الإيضاحات	الأصول
13 188	17 911	1	الخزينة، والأموال المودعة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
216 800	191 668	2	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
920 339	971 009	3	مستحقات على الحرفاء
-	44 627	4	محفظة تجارية
196 095	207 375	5	محفظة الاستثمار
92 262	86 589	6	أصول ثابتة
14 123	20 877	7	أصول أخرى
1 452 807	1 540 056		مجموع الأصول
			الخصوم
280 592	242 697	8	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية
973 734	1 115 122	9	ودائع وأموال الحرفاء
102 113	81 723	10	إقتراضات وموارد خصوصية
47 599	61 611	11	خصوم أخرى (*)
1 404 038	1 501 153		مجموع الخصوم
			الأموال الذاتية
90 000	108 744		رأس المال الاجتماعي
78 704	77 998		احتياطات
(840)	(840)		أسهم ذاتية
(82 768)	(119 095)		نتائج مؤجلة (*)
(36 327)	(27 904)		النتيجة الصافية
48 769	38 903	12	مجموع الأموال الذاتية
1 452 807	1 540 056		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

(*) بيانات أعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

بنك تونس والإمارات
جدول التعهدات خارج الموازنة
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	الإيضاحات	الخصوم المحتملة
83 527	102 894	13	ضمانات وكفالات مقدّمة
29 866	39 514		اعتماد مستندي
-	-		تعهدات السندات
113 393	142 408		مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدّمة
29 223	48 382	14	تعهدات التمويل المقدّمة
29 223	48 382		مجموع التعهدات المقدّمة
			التعهدات المقبولة
			تعهدات التمويل المقبولة
684 535	645 859	15	ضمانات مقبولة
684 535	645 859		مجموع التعهدات المقبولة

بنك تونس والإمارات
قائمة النتائج
للفترة الممتدة من 01 جانفي 2024 إلى 31 ديسمبر 2024

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	الإيضاحات	النتائج الاستغلال البنكي
103 544	111 688	16	فوائد دائنة ومداخل ممتثلة
28 108	28 699		عمولات دائنة
4 417	3 421	17	أرباح على عمليات الصرف
-	627	18	مداخل المحفظة التجارية
14 989	16 180	19	مداخل محفظة الاستثمار
151 058	160 615		مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
(82 603)	(90 373)	20	فوائد مدينة وأعباء ممتثلة
(3 428)	(3 946)		عمولات مدينة
(86 031)	(94 319)		مجموع أعباء الاستغلال البنكي
65 027	66 296		النتيجة البنكية الصافي
(29 309)	(24 946)	21	مخصّصات المدخّرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
(2 905)	(431)	22	مخصّصات المدخّرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
(42 918)	(43 185)	23	أعباء الأعوان
(16 758)	(18 745)	24	أعباء الاستغلال العامّة
(7 539)	(5 648)		مخصّصات استهلاكات ومدخّرات على الأصول الثابتة
(34 402)	(26 659)		نتيجة الاستغلال
(1 603)	(904)		رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة
(322)	(341)		الأداء على الأرباح
(36 327)	(27 904)		نتيجة الأنشطة العادية
-	-		عناصر خارقة للعادة
(36 327)	(27 904)		النتيجة الصافية
(4 202)	(4 202)		آثار التغييرات المحاسبية، بعد خصم الضرائب
(40 529)	(32 106)		لنتيجة بعد التعديل المحاسبي
(10,379)	(5,132)	25	النتيجة حسب الأسهم بالدينار

بنك تونس والإمارات
جدول التدفقات النقدية
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	الإيضاحات	
			التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال
130 162	140 971		إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة
(105 284)	(98 781)		كلفة الاستغلال البنكي المدفوعة
(51 940)	(67 549)		قروض مسندة / سداد القروض الممنوحة للحرفاء
84 144	130 261		ودائع / سحبوات الحرفاء
(48 924)	(69 956)		مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون
14 364	1 460		تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات الاستغلال
(362)	(366)		الضريبة المدفوعة على الأرباح
22 160	36 040		التدفقات النقدية الصافية المخصصة للاستغلال
			التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الاستثمار
2 315	7 839		مقايض متأتية من سندات المساهمة
(46 142)	(44 512)		اقتناء / تفويت في سندات المساهمة
(8 458)	1 311		اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
(52 285)	(35 362)		التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل
20 000	-		سداد إقتراضات في السوق المحليّة
(16 576)	(16 461)		إصدار إقتراضات في السوق المحليّة
(2 396)	(2 636)		إصدار إقتراضات / سداد إقتراضات خصوصيّة
-	18 744		الأرباح الموزعة
1 028	(353)		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
(29 097)	325		التغيير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية
(68 653)	(97 750)		السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية
(97 750)	(97 425)	26	السيولة وما يعادلها من السيولة في نهاية السنة المحاسبية

الإيضاحات حول القوائم المالية

(1) مراجع إعداد وتقديم القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات طبقاً للقواعد المحاسبية المعمول بها بالبلاد التونسية وخاصة منها القاعدة المحاسبية عدد 01 المؤرخة في 30 ديسمبر 1996 والقاعدة المحاسبية NC 21 المتعلقة بالبنوك والمؤرخة في 25 مارس 1999 وكذلك لتراتيب البنك المركزي التونسي المدرجة ضمن المنشور عدد 91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المعدلة بالمناشير عدد 99-04 و12-2001

(2) قواعد المقاييس

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات باعتماد القيمة التاريخية لعناصر الأصول وبالتالي تكون عناصر الأصول خالية من كل هامش إعادة تقييم.

(3) القواعد المحاسبية المعمول بها

3.1. احتساب القروض و عائداتها

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها ثم تحول ضمن الموازنة عند سحب الاموال بقيمتها الاسمية.

تحتسب عمولة الدراسة بكاملها ضمن حسابات النتيجة إثر أول دفع للقروض تحتسب عائدات القروض المسلمة مسبقاً عند حلول اجلها ضمن حساب للتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية. تحتسب عائدات القروض المسلمة عند انقضاء الفترة شهرياً.

وتسجل عائدات القروض المصنفة المتعلقة بالأصول الجارية صنف (0) أو بالأصول التي تستوجب متابعة خاصة صنف (1) وذلك طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 ضمن حسابات النتائج عند انقضاء الفترة. مع العلم بأن عائدات القروض المسلمة مسبقاً أو المسلمة والتي لم تسدد بعد والمتعلقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول التي لا يوثق في استرجاعها في الأجل المحددة صنف (2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلياً في الأجل المحدودة (صنف 3) والأصول ذات خطورة وشبه الميؤوس من استخلاصها صنف (4) وفقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 تخصم من الأصول وتسجل ضمن بند الفوائد المخصصة. وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها.

3.2. احتساب القروض القصيرة المدى و عائداتها

في إطار توسيع نشاطه، شرع البنك في منح قروض قصيرة المدى بداية من تاريخ حصوله على ترخيص البنك الشمولي. وتسجل التعهدات قصيرة المدى خارج الموازنة عند الالتزام بها ثم تحول إلى الموازنة عند سحب الأموال. وتسجل عائدات هذه القروض عند انقضاء الفترة.

3.3 احتساب الأصول الممولة بطريقة الإيجار المالي

تسجل الأصول الممولة بطريقة الإيجار المالي حسب قيمتها الإسمية بدون اعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم وأن هذه الأصول تحتسب طبقاً للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الامتلاكية.

تسجل القيمة المتبقية للأصول الممولة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند الالتزامات المسندة.

3.4 احتساب المساهمات وعائداتها

تحتوي المحفظة على سندات استثمار دون غيرها مع العلم بأن البنك يحتفظ بهذه السندات مع نية التفويت فيها في آجال متوسطة أو بعيدة. وهي تحتوي على صنفين:

- السندات التي تعتبر استراتيجية للبنك
- السندات المكتتة في إطار تمويل ومدرة ضمن اتفاقية التفويت فيها

تسجل الأسهم غير المدفوعة خارج الموازنة طبقاً لقيمتها عند الاقتناء وتدرج ضمن الموازنة عند دفعها وذلك دون اعتبار مصاريف الاقتناء. كما يسجل التفويت في الأسهم بتاريخ انتقال ملكيتها. وتدرج أرباح الأسهم ضمن حسابات النتائج عندما يقع الموافقة على توزيعها بصفة رسمية. كما تدرج زائد القيمة للأسهم المفوت فيها ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها الفعلي.

3.5 احتساب الموارد والأعباء المتعلقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثم تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات تحتسب فوائد وعمولات تغطية الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها.

3.6. تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

3.6.1. مرصودات للقروض

تمّ تقدير المرصودات طبقاً لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 حسب المخاطر التالية:

- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تستوجب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الأجل المحدودة (صنف 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كلياً في الأجل المحدودة (صنف 3)
- مخاطر ذات خطورة وشبه مفقودة (صنف 4)

يقع تقييم المرصودات اعتماداً على التصنيف وحسب النسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.

تكون نسب المرصودات على النحو التالي:

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 4

3.6.2. المدخرات الجماعية

❖ فحوى منشور البنك المركزي التونسي 01-2025 وتأثيره في مستوى المدخرات الجماعية:

أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد 01 لسنة 2025 بتاريخ 29 جانفي 2025 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييراً في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد 01 لسنة 2024 والمنشور عدد 01 لسنة 2023 والمنشور عدد 02 لسنة 2022.

❖ تقديم لأهم التغييرات:

1. مراجعة نسبة التحول من تعهّدات غير مصنفة (صنف 0 و 1) إلى تعهّدات مصنفة (صنف 2 و 3 و 4 و 5)، وذلك عبر الزيادة في الهامش القار Δ الذي تم العمل به على إثر إصدار المنشور سنة 2021، يخص هذا التحيين بعض القطاعات.
2. مواصلة عدم إدراج سنة 2020 في احتساب نسب التحول من تعهّدات غير مصنفة (صنف 0 و 1) إلى تعهّدات مصنفة (صنف 2 و 3 و 4 و 5)، وذلك اعتباراً للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي سنة 2020 والمتعلقة أساساً بتأجيل خلاص أقساط القروض للأفراد والمؤسسات والتي من شأنها تحريف التصنيف الفعلي للحريف.

3. هذا ويجدر الذكر بأنه يتم احتساب نسبة التحوّل على مدى السبعة (7) سنوات السابقة على الأقل بهدف تغطية التعهدات غير المصنّفة للقطاعات.
4. المحافظة على النسب الدنيا للمدخّرات المستوجبة على كلّ قطاع حيث تم ضبط هذه النسب في حدود 40% لجميع القطاعات باستثناء القطاعات التالية:
- 30 % لشركات البعث العقاري
 - 20 % للقروض السكنية

3.6.3. المدخّرات الإضافية

في موفى ديسمبر 2013, قام البنك المركزي التونسي بإصدار منشور عدد 21-2013 يطالب من خلاله كافة المؤسسات الائتمانية باحتساب مرصودات اضافية لتغطية المخاطر الصافية المتعلقة بالأصول من الصنف 4 مع اقدمية في هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المرصودات كما يلي:

- مرصودات تبلغ 40% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 3 و 5 سنوات،
- مرصودات تبلغ 70% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 6 و 7 سنوات،
- مرصودات تبلغ 100% من قيمة الأصول التي تفوق اقدميتها 8 سنوات.

ونعني بالمخاطر الصافية، قيمة الاصول بعد طرح:

- فوائد مخصّصة
- الضمانات المقبولة من الدولة، وكالات التامين ومؤسسات الائتمان.
- ضمانات في شكل اصول مالية او ايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها.
- المرصودات التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشور عدد 24-91 والمتعلق بالمؤسسات الائتمانية.

وقد بلغ المقدر للمخصصات على المدخّرات الاضافية للسنة المقفلة في 2024/12/31 بما قيمته 51 248 ألف دينار.

3.6.4. مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند اقفال الحسابات على أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينه للشركة ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

3.7. عمليات بالعملة الاجنبية

إنّ المعاملات المنفذة بالعملة يقع معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الاجنبية في المؤسسات البنكية (NC 23).
تسجل العمليات المنجزة بالعملة الاجنبية في المحاسبة بصورة منفصلة بمسك محاسبة مستقلة بالنسبة لكل عملة مستعملة وتمكّن هذه المحاسبة الممسوكة حسب نظام القيد المزدوج من التحديد الدوري لوضعية الصرف.

يتمّ في كلّ اقفال محاسبي تحويل عناصر الأصول وعناصر الخصوم والعناصر خارج الموازنة المسجّلة في كل محاسبة بالعملة الاجنبية وإدراجها في المحاسبة بالعملة المرجعية.

3.8. الأصول الثابتة وأصول أخرى غير جارية

بناءات	-	2,5%
أثاث المكاتب	-	20%
معدّات المكاتب	-	10%
معدّات النقل	-	20%
التهيئة والمنشآت	-	10%
معدات اعلامية	-	15%
انظمة اعلامية	-	33%

يقع تسجيل الابعاء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى عندما يكون لها انعكاس إيجابي على السنوات المحاسبية القادمة ويقع امتصاصها على مدى ثلاث سنوات.

4) الأحداث البارزة خلال الفترة

4.1. التعديلات المحاسبية

ارتفعت الحقوق المكتسبة المتعلقة بمنح الإحالة على التقاعد بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما قيمته **9 766** ألف دينار تونسي في حين ارتفعت مبالغ الأموال المدخرة لدى شركة التأمين بذات التاريخ بعنوان هذه الحقوق إلى **5 743** ألف دينار تونسي مما أفضى إلى نقص في تكوين المدخرات اللازمة بما قيمته **4 202** ألف دينار تونسي.

ويعود هذا النقص إلى أن البنك لم يتم برصد مدخرات كافية لدى شركة التأمين خلال السنوات السابقة لمطابقة المدخرات مع الحقوق المكتسبة المتعلقة بمنح الإحالة على التقاعد المستحقة.

وعليه قام البنك بتصحيح هذه المدخرات في قوائمه المالية السابقة بتعديل الأموال الذاتية للافتتاح لسنة 2024 مع تحوير البيانات المقارنة للسنة المالية 2023.

4.2. عملية المراقبة الاجتماعية التي خضع لها البنك

على إثر الإعلام الصادر عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 19 أفريل 2024، خضع البنك لعملية مراقبة اجتماعية شاملة للفترة الممتدة من 1 جانفي 2023 إلى 31 ديسمبر 2023. وقد تم إعلام البنك بنتائج هذه المهمة الرقابية بتاريخ 27 ديسمبر 2024، والتي تضمنت مساهمات تكميلية بقيمة **723** ألف دينار تونسي.

وقد تم عقد عدة اجتماعات مع المصالح المعنية والإدارة العامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعرض موقف البنك بخصوص عناصر التكليف.

علاوة على ذلك، تم الاتصال بمحامٍ مختص من قبل البنك لمتابعة هذا الملف.

وبصفة احترافية، قام البنك بتسجيل مدخرات لمجابهة المخاطر والأعباء بهذا العنوان في دفاتره المحاسبية بقيمة **228** ألف دينار تونسي.

4.3. تطبيق الفصل 412 مكرّر من المجلة التجارية

تطبيقاً لأحكام الفصل 412 مكرر (الجديد) من مجلة التجارة، وعملاً بمذكرة الهيئة التونسية للخبراء المحاسبين المتعلقة بكيفية معالجة تخفيض نسب الفائدة القارة للقروض، نُفيد بما يلي:

- لقد تم تسجيل تعديل بالنقص في إيرادات الفوائد للسنة المالية المختتمة في 31 ديسمبر 2024 بقيمة 150 ألف دينار تونسي، وذلك على خلفية أثر تخفيض نسب الفائدة القارة للقروض المتعلقة بالمطالب المقدّمة خلال سنة 2024.
- أما المطالب المقدمة والمُعالّجة خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2025 إلى غاية 10 أفريل 2025، وكذلك الملفات المستجيبة للشروط بتاريخ 11 أفريل 2025، فهي كما يلي:

بحساب الألف دينار

العنوان	عدد الملفات	الحجم	الأثر على الفوائد في 2025	الأثر على الفوائد بعد 2025
الملفات المقدمة والمعالجة من 2025/01/01 إلى 2025/04/10	1 514	61 428	2 209	17 618
الملفات المؤهلة في 2025/04/11	1 024	36 383	1 637	10 248
المجموع	2 538	97 811	3 846	27 867

5) الإيضاحات (بحساب ألف دينار)

الإيضاح 1: الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية

يتضمن هذا البند تفصيل الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية إلى غاية 2024/12/31 وهي مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
6 896	7 528	خزينة الفروع بالدينار
848	5 488	خزينة الفروع بالعملة
4 271	198	البنك المركزي التونسي بالدينار
1 173	4 697	البنك المركزي التونسي بالعملة
13 188	17 911	المجموع

الإيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغت جملة المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية في 2024/12/31 ما قيمته 191 668 ألف دينار مقابل 216 800 ألف دينار في 2023/12/31، وهي موزعة كالاتي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
160 221	125 709	قروض لدى البنوك المحليين
56 579	65 959	قروض لمؤسسات مالية مختصة
216 800	191 668	المجموع

ويبين الجدول التالي توزيع مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
7 667	22 551	مستحقات لدى البنك المركزي
-	25 574	قروض بالعملة في السوق النقدية
64 117	18 008	قروض بالدينار في السوق النقدية
77 091	50 563	قروض بالعملة (SWAP)
2	2	مستحقات لدى البنوك المحليين
11 344	8 996	البنوك والمراسلين الأجانب
-	15	مستحقات متعلقة
56 579	65 959	قروض لمؤسسات مالية مختصة
216 800	191 668	المجموع

الإيضاح 3: مستحقات على الحرفاء

يحتوي هذا البند على المستحقات من الحرفاء وقد بلغت قيمتها الخام 1 180 403 ألف دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 1 109 682 ألف دينار في 2023/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
75 612	77 523	حسابات جارية دائنة
1 032 834	1 102 098	قروض أخرى للحرفاء
1 236	78	قروض لمؤسسات مالية مختصة
1 109 682	1 180 403	المجموع

ويبين الجدول التالي مكونات المجموع الصافي للمستحقات على الحرفاء بعد احتساب الفوائد المخصّصة والمدّخرات:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	لمسمى
290 200	316 164	قروض قصيرة الاجل وحسابات مرتبطة (1)
689 025	718 390	قروض طويلة ومتوسطة الاجل وحسابات مرتبطة (2)
75 612	77 523	حسابات جارية دائنة
54 843	68 326	إيجار مالي (3)
-	-	قيم في الاستخلاص
1 109 680	1 180 403	المجموع الاجمالي
(32 566)	(36 336)	فوائد مخصّصة
(87 384)	(96 561)	مدّخرات فردية
(51 853)	(51 248)	مدّخرات إضافية
(17 538)	(19 175)	مدّخرات جماعية
920 339	971 009	المجموع الصافي

(1) تفصل القروض القصيرة المدى كما يلي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
234 405	302 438	قروض القصيرة المدى
16 906	9 345	تسبقات على حساب لأجل
428	181	فوائد غير مسددة
40 243	7 447	أصل غير مسدد
416	319	فوائد مستخلصة مسبقا
(2 198)	(3 566)	فوائد للاستخلاص
290 200	316 164	المجموع

(2) أما بالنسبة للقروض طويلة ومتوسطة المدى والحسابات المرتبطة فهي مفصلة كالآتي :

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
579 384	594 028	قروض جارية
	2	الأصل المستحق
27 353	14 742	الأصل غير المسدد
14 452	9 029	فوائد وعمولات غير مسددة
10 221	9 691	فوائد للاستخلاص
11	11	نسبته على حسابات جارية
-	-	فوائد مستخلصة مسبقا
57 604	90 887	مستحقات في طور النزاعات
689 025	718 390	المجموع

(3) في حين تفصل التعهدات في شكل إيجار مالي كما يلي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
49 798	60 653	قروض جارية
2 100	4 185	الأصل غير مسدد
438	717	الفوائد غير مسددة
2 272	1 925	فوائد جارية
(218)	(19)	فوائد مستخلصة مسبقا
453	865	مستحقات أخرى
54 843	68 326	المجموع

الإيضاح 4: محفظة السندات التجارية

بلغ إجمالي صافي محفظة السندات التجارية في نهاية ديسمبر 2024 ما قيمته 44 627 دينار، مفصلة كما يلي :

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
-	44 627	سندات ذات دخل ثابت
-	44 000	رقاع الخزينة- BTA
-	-	الرقاع
-	631	منحة الاقتناء
-	(4)	ناقص القيمة- BTA
-	-	سندات ذات دخل متغير
-	-	صندوق رأس مال المخاطر
-	-	حسابات مرتبطة
-	44 627	المجموع الخام
-	-	المرصودات
-	44 627	المجموع الصافي

الإيضاح 5: محفظة الاستثمار

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
67 118	95 406	الرقاعات
13 553	9 689	سندات المساهمة للمجموع
15 117	15 176	سندات المساهمة الأخرى
10 818	10 774	صندوق رأس مال المخاطر
95 500	80 000	رقاعات الخزينة- BTA
202 106	211 045	المجموع الخام
3 233	5 554	فوائد مستحقة على السندات الرقاعية
375	417	فوائد مستحقة على المساهمات الأخرى
3 505	2 838	فوائد لتلقي على رقاغ الخزينة
(4 568)	(3 491)	منحة الاقتناء- BTA
-	-	تمدد القيمة- BTA
204 651	216 363	المجموع الخام
(8 556)	(8 988)	المدخرات
196 095	207 375	المجموع الصافي

الإيضاح 6: أصول ثابتة

تحتوي الأصول الثابتة للبنك على العناصر المادية الملموسة المستخدمة لأغراض إدارية ولدعم النشاط. وبلغت القيمة الصافية المحاسبية للأصول المادية الثابتة 126 468 ألف دينار في 31 ديسمبر 2024 مفصلة كما يلي:

الأصول	الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2023	إعادة التقييم	اقتناءات 2023	إعادة التصنيف	القيمة الخام في 31 ديسمبر 2024	الاستهلاكات في 31 ديسمبر 2023	القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2024
الأصول غير المادية	4 770	4	305	-	4 469	1 646	2 823
أصول تجارية	350	-	-	-	350	67	283
برمجيات	543	4	-	-	547	490	57
رخص	3 877	-	305	-	3 572	1 089	2 483
الأصول المادية	122 163	-	224	60	121 999	38 233	83 766
الأراضي	20 602	-	-	-	20 602	-	20 602
البناءات	67 391	-	-	60	67 451	12 991	54 460
تجهيزات المكاتب	3 640	-	48	-	3 592	2 372	1 220
الإعلامية	13 875	-	165	-	13 710	10 218	3 492
وسائل نقل	464	-	-	-	464	449	15
تجهيزات عامة	16 191	-	11	-	16 180	12 203	3 977
المجموع	126 933	4	529	60	126 468	39 879	86 589

الإيضاح 7: أصول أخرى

بلغت قيمة الأصول الأخرى في 2024/12/31 ما قدره 20 877 ألف دينار، مقابل 14 123 ألف دينار في 2023/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمى	2024/12/31	2023/12/31
قروض وتسبيقات للموظفين	4 439	4 713
الدولة والجماعات المحلية	2 424	1 445
مدينون آخرون	11 716	5 483
اِعباء مؤجلة	543	-
عمليات نقدية	1 753	1 855
قروض على كاهل الدولة	2	627
المجموع	20 877	14 123

الإيضاح 8: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغت قيمة إجمالي الودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية في نهاية ديسمبر 2024، 242 697 ألف دينار مقابل 280 592 ألف دينار في 2023/12/31 كما هو مبين بالجدول التالي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
62 000	98 000	إقتراضات وإعادة التمويل لدى البنك المركزي بالدينار
77 610	50 103	إقتراضات لدى السوق النقدي بالعملة الصعبة
71 224	55 794	إقتراضات لدى السوق النقدي بالدينار
60 434	37 921	إقتراضات بين البنوك في إعادة الشراء
2	1	البنوك والمراسلين الأجانب
193	71	مستحقات مرتبطة
9 129	807	أموال لدى المؤسسات المالية المختصة
280 592	242 697	المجموع

الإيضاح 9 : ودائع وأموال الحرفاء

يحتوي هذا البند على إيداعات الحرفاء تحت الطلب والإيداعات الأخرى، وقدرت قيمتها الجملية في 2024/12/31 بـ 1 115 122 ألف دينار مقابل 973 734 ألف دينار في 2023/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
631 408	680 957	إيداعات تحت الطلب
342 326	434 165	إيداعات أخرى
973 734	1 115 122	المجموع

ويبرز الجدول الموالي مختلف أرصدة مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
275 442	354 065	إيداعات لأجل بالدينار
66 885	80 100	إيداعات لأجل بالعملة الصعبة
43 123	51 413	حساب جاري لأشخاص طبيعيين
89 842	73 073	حساب جاري لأشخاص معنويين
174 142	189 751	حساب ادخار
13 086	11 841	حساب جاري لأشخاص مهنيين بالعملة
4 329	4 907	إيداع بالدينار قابل للتحويل
128 000	175 500	شهادة إيداع
-	-	حساب خاص بالعملة الأجنبية
51	17	حسابات تجارة عالمية
63 501	65 555	إيداعات لأشخاص غير مقيمين
115 333	108 900	ودائع أخرى
973 734	1 115 122	المجموع

الإيضاح 10 : اقتراضات وموارد خصوصية

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
26 383	23 123	الاقتراضات الخارجية
75 730	58 600	الاقتراضات أخرى
102 113	81 723	المجموع

وتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك على النحو التالي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
25 784	22 585	الاقتراضات الخارجية
70 893	54 994	قرض رقاعي
-	-	قروض أخرى
96 677	77 579	قروض
599	538	ايعاء مالية متعلقة بالقرض الرقاعي
4 837	3 606	ايعاء مالية للدفع
5 436	4 144	التكاليف المالية المرتبطة
102 113	81 723	المجموع

الإيضاح 11: خصوم أخرى

بلغت القيمة الجملية لهذا البند 61 611 ألف دينار في 2024/12/31 مقابل 47 599 ألف دينار في 2023/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
2 136	2 757	مؤسسات اجتماعية
10 781	10 881	موظفون
2 870	6 792	الدولة والجماعات المحلية
28 367	38 544	دائنون آخرون (*)
3 445	2 637	قيم مستحقة بعد الاستخلاص
47 599	61 611	المجموع

(*) بيانات أعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

الإيضاح 12: الأموال الذاتية

قدّرت الأموال الذاتية للبنك الموقوفة في 2024/12/31 بـ 38 903 ألف دينار مقابل 48 769 ألف دينار في 2023/12/31، وهي مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
90 000	108 744	رأس المال
78 704	77 998	الاحتياطيات
(840)	(840)	أسهم ذاتية
(82 768)	(119 095)	نتائج مؤجلة (*)
(36 327)	(27 904)	النتيجة الصافية
48 769	38 903	مجموع الأموال الذاتية

(*) بيانات أعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

الإيضاح 13: ضمانات، كفالات مقدّمة

يشمل هذا البند الضمانات والكفالات المقدمة من طرف البنك وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
52 815	56 979	ضمانات لفائدة الحرفاء
169	169	ضمانات لفائدة مؤسسات بنكية
30 543	45 746	القيمة المتبقية الايجار المالي
83 527	102 894	المجموع

الإيضاح 14: التعهّدات التمويل المقدمة

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
29 223	48 382	تعهدات التمويل الحرفاء
29 223	48 382	المجموع

الإيضاح 15: الضمانات المقبولة

بلغت جملة الضمانات المقبولة في نهاية ديسمبر 2024 ما قيمته 645 859 ألف دينار مقابل 684 535 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2023.

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
684 535	645 859	الضمانات المقبولة
684 535	645 859	المجموع

الإيضاح 16: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

سجّلت مداخيل البنك المتأتية من الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة خلال السنة المحاسبية المقفولة في 2024/12/31 تطوراً بحوالي 7% مقارنة بالسنة الماضية، حيث انتقلت من 103 544 ألف دينار إلى 111 688 دينار، وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
3 867	3 643	عمليات مع البنوك
99 677	108 045	عمليات مع الحرفاء
103 544	111 688	المجموع

ويبرز الجدول التالي توزيع المداخيل حسب المكونات:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
3 867	3 643	مداخيل عمليات مالية بين البنوك
93 170	103 074	فوائد على القروض
6 507	4 971	مداخيل متعلقة بالإيجار المالي
-	-	عمولات على تعهدات
103 544	111 688	المجموع

الإيضاح 17: أرباح عمليات الصرف

يتضمن هذا البند أرباح عمليات الصرف المحققة إلى غاية 2024/12/31:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
4 417	3 421	أرباح عمليات الصرف
4 417	3 421	المجموع

الإيضاح 18: مداخيل المحفظة التجارية

يتضمن الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة السندات التجارية في موفى ديسمبر 2024:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
-	627	مداخيل رفاع الخزينة
-	-	مداخيل الرفاع
-	-	مداخيل صندوق ذات رأس مال المخاطر
-	627	المجموع

الإيضاح 19: مداخيل محفظة الاستثمار

يتضمن الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة الاستثمار في موفى ديسمبر 2024:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
4 471	7 638	مداخيل الرفاع
284	109	مداخيل صندوق ذات رأس مال المخاطر
2 696	2 006	عائدات الشركات الفروع
7 538	6 427	مداخيل سندات الاستثمار - BTA
14 989	16 180	المجموع

الإيضاح 20: فوائد مدينة و اعباء مماثلة

يتضمن هذا البند الفوائد المدينة الناجمة عن العمليات مع البنوك والحرفاء وأعباء القروض الخارجيّة.

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
17 908	18 866	عمليات مالية مع البنوك
43	29	عمليات على القروض والموارد الخاصة
6 429	5 795	اعباء أخرى على القروض
58 223	65 683	عمليات مع الحرفاء
82 603	90 373	المجموع

ويبرز الجدول التالي توزيع هذه الأعباء:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
17 908	18 866	عمليات مالية مع البنوك
43	29	اعباء على القروض الخارجية
-	-	عمولات على القروض الخارجية
6 429	5 795	اعباء على القروض الرقاعية
58 223	65 683	فوائد ممنوحة على الودائع
82 603	90 373	المجموع

الإيضاح 21: مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغت القيمة الجمالية الصافية للمدخرات بعنوان سنة 2024 ما قدره 24 946 ألف دينار مقابل 29 309 ألف دينار في سنة 2023 مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
7 996	13 528	استرجاع مرصودات على القروض
(35 827)	(34 896)	مخصصات للمدخرات على القروض
(119)	(83)	مخصصات خارج الموازنة
(2 665)	(4 061)	مخصصات للمدخرات على الايجار المالي
1 229	377	استرجاع مرصودات على الايجار المالي
240	50	استرداد خارج الموازنة
(165)	-	مخصصات للمدخرات على دائنين آخرين
2	139	استرجاع مدخرات ذات طابع عام
(29 309)	(24 946)	المجموع

الإيضاح 22: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المدخرات المرصودة لتغطية الانخفاضات المحتملة لمحفظة الاستثمار بعنوان سنة 2024:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
(2 732)	(2 365)	مخصصات للمدخرات المتعلقة بالأسهم
167	1 934	استرجاع مرصودات على الأسهم
(356)	-	خسائر على الأسهم
16	-	ناقص القيمة - BTA
-	-	اندثارات منحة الإقتناء - BTA
(2 905)	(431)	المجموع

الإيضاح 23: أعباء الأعوان

يشمل هذا البند جميع مستحقات الأعوان من أجور ومنح وامتيازات ومصاريف اجتماعية بالإضافة إلى مخصصات العطل خاصة الأجر. وقدرت قيمتها الجمالية بـ 43 185 ألف دينار إلى غاية 2024/12/31، مقابل 42 918 ألف دينار في 2023/12/31:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمى
29 696	31 670	الرواتب والمكملات
1 395	1 353	الامتيازات التكميلية
7 653	8 279	مصاريف اجتماعية
3 179	1 870	مصاريف أعوان أخرى
(66)	-	مخصصات العطل المدفوعة
1 061	13	مخصصات أخرى
42 918	43 185	المجموع

الإيضاح 24: أعباء الاستغلال العامّة

بلغت أعباء الاستغلال العامّة المتعلقة بالفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 18 475 ألف دينار مقابل 16 758 ألف دينار في 31 ديسمبر 2023 مبيّنة كما يلي:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمّى
7 096	10 990	مصاريف الاستغلال غير البنكية
8 764	7 755	أعباء الاستغلال العامّة الأخرى
16 758	18 745	المجموع

ويُلخص الجدول التالي أبرز مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمّى
1 090	1 202	الاداءات
6 868	9 668	أجور الخدمات الخارجية
36	120	مصاريف التنقل
8 764	7 755	أعباء الاستغلال العامّة الأخرى
16 758	18 745	المجموع

الإيضاح 25: النتيجة لكل سهم

يتضمن الجدول التالي نتيجة السهم الواحد والعناصر التي أدت الى تحديدها:

بحساب الدينار

2023/12/31	2024/12/31	المسمّى
(36 327 052)	(27 903 904)	النتيجة الصافية
-	-	حصة الاسهم ذات أولوية
(36 327 052)	(27 903 904)	النتيجة الصافية للأسهم العادية
3 500 000	5 437 216	عدد الأسهم
(10,379)	(5,132)	النتيجة لكل سهم

الإيضاح 26: السيولة وما يعادل السيولة

يتضمن الجدول التالي مختلف مكونات السيولة وما يعادل السيولة في 31 ديسمبر 2024:

بحساب الألف دينار

المسمى	2024/12/31	2023/12/31
الخزينة الفروع بالدينار	6 828	6 896
الخزينة الفروع بالعملة	5 488	848
البنك المركزي التونسي بالدينار	898	4 272
البنك المركزي التونسي بالعملة	4 697	1 173
قروض يوم ليوم ولأجل للبنوك	-	-
قروض بالعملة في السوق النقدية	116 689	148 758
البنوك والمراسلين المحليين	3	3
البنوك والمراسلين الأجانب	8 996	11 344
إقتراضات بالدينار من البنك المركزي التونسي	(153 000)	(133 000)
إقتراضات بالعملة من السوق النقدية	(88 024)	(138 044)
المجموع	(97 425)	(97 750)

الإيضاح 27: مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية

تراجع مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية لتصل إلى قيمة سلبية قدرها % 0,29 و% 0,29 علما وأن الحد الأدنى القانوني لهاذين المؤشرين محدد بنسبة 10 % و 7 % وهو ما أدى إلى تواصل وضعية عدم احترام البنك لهذا الشرط القانوني والذي يمكن أن يؤثر على مواصلة نشاط البنك.

الإيضاح 28: المعاملات مع الأطراف المرتبطة

المعاملات الرئيسية مع الأطراف المرتبطة مع البنك والتي لها تأثير على الحسابات للسنة المنتهية في 2024/12/31 تكون كما يلي:

- (1) تتمتع شركة تونس والامارات للتنمية BTE SICAR بامتيازات تفضيلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 2,7 ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري BTE SICAR في 2024/12/31 ما قيمته 23 ألف دينار.
- (2) قام البنك بإيداع مبالغ متعددة بشركة BTE SICAR وبلغت جملة الأموال المودعة تحت التصرف لغاية 31 ديسمبر 2024 مبلغ قدره 10 774 ألف دينار. وفي مقابل هذه الاموال المودعة تحصل البنك في سنة 2024 على عائدات الوظيف بمبلغ 110 ألف دينار و 1 ألف دينار بعنوان القيمة الزائدة عند اعادة الإحالة. كما دفع البنك لفائدة BTE SICAR عمولة تصرف تقدر بحوالي 162 ألف دينار.
- (3) كما قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31 جانفي 2007 بمقتضاها يقوم البنك بعملية الإيداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وبالمقابل يتحصل البنك على عمولة تصرف صافية بمبلغ 9 آلاف دينار.
- (4) منذ سنة 2010 تم إمضاء اتفاقية توزيع بمقتضاها يتقاضى البنك عمولة توزيع تحتسب على أساس الأصول الصافية للشركة قدرها % 0.4 بما في ذلك الاداءات، وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009. تدفع هذه العمولة كل ثلاثي في نهاية الفترة من قبل " سيكاف تونس والإمارات " وقد بلغت قيمة هذه العمولات المتعلقة بالسنة المختومة في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 398 ألف دينار.
- (5) قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والإمارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والإمارات كراء مكتب تم وضعه على ذمة شركة سيكاف تونس والإمارات، وقيمة الكراء 1.500 دينار سنويًا. بمقتضى هذه الاتفاقية، تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحته 30 مترًا مربعًا يقع بمقر البنك. هذا العقد يدوم لمدة 3 سنوات ابتداء من 01 نوفمبر 2006 متجدد ضمناً.
- (6) تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TES بامتيازات تفضيلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 400 دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري ل TES في 2024/12/31 ما قيمته 1 013 ألف دينار.
- (7) خلال السنة المالية 2024 ، بلغت توزيعات الأرباح الواردة من شركة سيكاف تونس والإمارات TES 180 ألف دينار.

(8) أوكل بنك تونس والإمارات في سنة 2003 إلى شركة "الاستخلاص السريع" التي يملك البنك 99,73 % من رأس مالها، تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات وبالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية. تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتزمة في 27 أفريل 2004.

(9) تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بامتيازات تفضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية.

• بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 5,4 ألف دينار.

• يبلغ الحساب الجاري لشركة الاستخلاص السريع في 2024/12/31 ما قيمته 1 046 ألف دينار.

(10) تتمتع الشركة التونسية الاماراتية للمساهمات TEP بامتيازات تفضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 109 دينار.

• يبلغ مجموع الحساب الجاري ل TEP في 2024/12/31 ما قيمته 88 ألف دينار.

(11) قام البنك بإمضاء اتفاقية مع BTE-SICAR في 22 ديسمبر 2021 تتعلق باستئجار مكتب لصالح BTE-SICAR لممارسة أنشطتها التجارية. يغطي العقد الفترة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024 قابلة للتجديد سنوياً. تم تحديد مبلغ الإيجار بمبلغ 1 200 دينار تونسي سنوياً شاملاً الضرائب، يُدفع مقدماً مع زيادة سنوية قدرها 5% اعتباراً من السنة الثانية.

(12) بلغت جملة الأجور والامتيازات الخام التي تمتع بها المدير العام خلال السنة ما قدره 219 ألف دينار.

(13) تسند لأعضاء مجلس الإدارة منح حضور وقع إقرارها في الجلسة العامة العادية المنعقدة في 30 أفريل 2024 وقد قدر المبلغ الخام لمنح الحضور بـ 69 ألف دينار.

بالإضافة إلى ذلك، استفاد أعضاء مجلس الإدارة في اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر ولجنة الاستراتيجية من إجمالي الأجر للسنة المالية 2024 البالغة 102 ألف دينار.



9

أهم مؤشرات مجمع بنك
تونس والإمارات

أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات يشمل مجمع بنك تونس والإمارات عدة شركات تنشط في ميادين مختلفة.



1- الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات
الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات هي شركة خفية الإسم ، يقدر رأس مالها بـ 5 000 000 دينار، أسست بكتب بخط اليد بتاريخ 1 جويلية 2002.
يتمثل نشاط الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات في التصرف، عن طريق رأس مالها، في محفظة الأوراق المالية أو في المراجيح المتأتمية من العمليات المالية وكل العمليات الأخرى ذات الصلة بالنشاط الأصلي للشركة.
تخضع الشركة للقوانين سارية المفعول في تونس، خاصة القانون عدد 9288 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمنقح بقانون عدد 113.92 المؤرخ في 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 87.95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 ومجلة الشركات التجارية.
يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 99,99% في رأس مال الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات.

2- شركة الاستخلاص السريع
تكونت شركة الاستخلاص السريع في شكل شركة خفية الاسم رأس مالها 300.000 ديناراً وذلك بمقتضى كتب خطي مؤرخ في 13 ماي 2002 .
يتمثل نشاط شركة الاستخلاص السريع في اقتناء الديون لحسابها الخاص واستخلاص الديون لحساب الغير. وفي غرة أوت 2002، أودعت الشركة لدى مصالح الإدارة العامة للتمويل بوزارة المالية كراس الشروط المنصوص عليه بالبند الرابع (جديد) من القانون عدد 4 لسنة 1998 والمتعلق بشركات استخلاص الديون كما تم تنقيحه بالقانون عدد 91 لسنة 2001.
يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 99,73% في رأس مال شركة الاستخلاص السريع.

3- شركة تونس و الإمارات للتنمية

شركة تونس و الإمارات للتنمية هي شركة خفية الإسم ذات رأس مال يبلغ 3.000.000 دينار، تكوّنت في سنة 2004 في شكل صندوق ذات رأس مال تنمية.

و يتمثل غرض الشركة، اعتمادا على النصوص القانونية المنظمة لهذا الصنف، في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير بهدف إحالتها و التفويت فيها، في تعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتية لشركات منتصبة بالبلاد التونسية، حسب ما تنص عليه مجلة الاستثمارات. كما تهدف إلى تمويل شركات منتصبة في مناطق مصنفة كمناطق تنمية حديثة أو شركات انخرطت في منظومة التأهيل أو شركات تعرف صعوبات اقتصادية و كذلك شركات مستثمرة في قطاع التكنولوجيات المتجددة.

يساهم بنك تونس و الإمارات بنسبة 75%، و شركة الاستخلاص السريع بنسبة 25% وهما المساهمان الوحيدان في رأس المال و الممولان لصناديق التنمية المحدثة من قبل الشركة.

4- سيكاف تونس و الإمارات

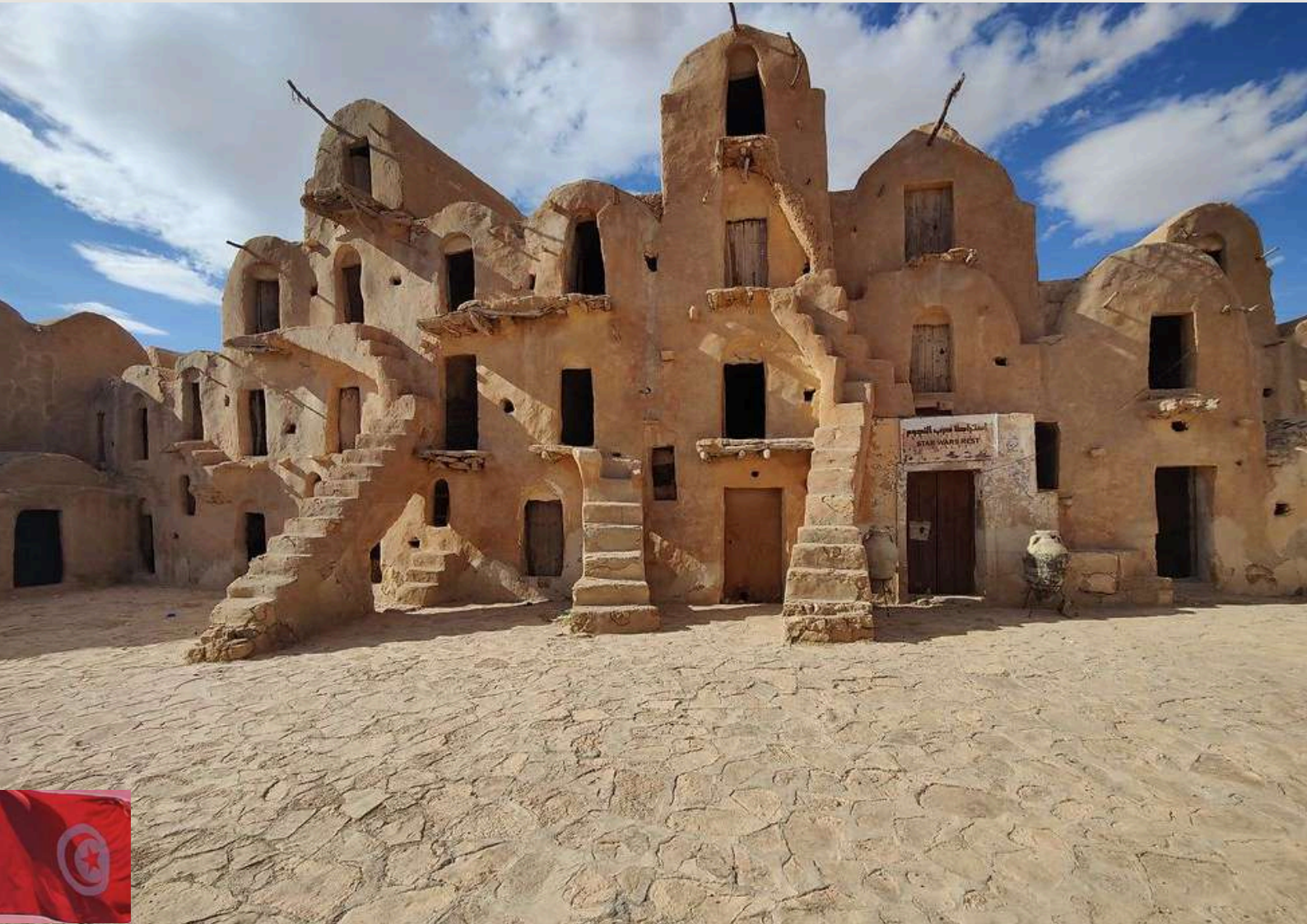
شركة سيكاف تونس و الإمارات هي شركة السندات ذات رأس المال المتغير مختصة في التصرف في محفظة القروض الرقاعية وذلك من خلال استعمال الأموال الذاتية. تكوّنت في 29 جانفي 2007 بعد تحصلها على موافقة هيئة السوق المالية في 8 نوفمبر 2006. يحكمها قانون عدد 83 لسنة 2001 مؤرخ في 24 جويلية 2001 يتعلق بإصدار مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.

يقوم بنك التونسي و الإمارات بمهام الموزع والحافظ على الأموال والأوراق المالية. حصلت سيكاف تونس و الإمارات على موافقة هيئة السوق المالية رقم 03-2015 بتاريخ 30 يناير 2015 لضمان توزيع أسهمها.

جدول أهم مؤشرات الشركات التابعة لمجمع بنك تونس و الإمارات

الأموال الذاتية			مجموع الأصول			(الوحدة: 1000 دينار)
2022	2023	2024	2022	2023	2024	
89 914	48 769	38 903	1 310 242	1 452 807	1 540 057	بنك تونس و الإمارات
3 286	3 454	3 466	3 341	3 504	3 554	الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات
1 986	1 786	1 767	3 085	3 118	7 167	شركة الاستخلاص السريع
3 342	3 417	3 467	16 241	16 184	16 107	شركة تونس و الإمارات للتنمية
156 561	113 300	118 709	167 388	121 607	118 914	سيكاف تونس و الإمارات

النتيجة المحاسبية			رقم المعاملات			(الوحدة: 1000 دينار)
2022	2023	2024	2022	2023	2024	
-30 006	-36 327	- 27 904	133 208	151 058	160 615	بنك تونس و الإمارات
67	167	12	1 435	1 535	1 191	الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات
-302	-200	- 19	812	1 256	1 530	شركة الاستخلاص السريع
39	75	50	221	231	201	شركة تونس و الإمارات للتنمية
11 875	9 306	8 129	12 734	10 181	8 697	سيكاف تونس و الإمارات



10

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية
المختومة في 31 ديسمبر 2024



بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats



11

القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية

القرار الأول

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاستماع إلى قراءة :

- تقارير مجلس الإدارة حول نشاط البنك وحول حسابات السنة المحاسبية 2024 (القوائم المالية الفردية والقوائم المالية المجمعة) .
- تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية والمجمعة للسنة المحاسبية 2024.

تصادق الجلسة العامة العادية بدون أيّ تحفظ على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية الفردية والقوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024.

القرار الثاني

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاستماع الى قراءة التقرير الخاص بمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفاقات المنصوص عليها بالفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وبالفصل 200 وما يليه وبالفصل 475 من مجلة الشركات التجارية تصادق على هذه الاتفاقيات.

القرار الثالث

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على نتائج السنة المحاسبية 2024 تبرئ ذمة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تاماً وبدون أي تحفظ على تصرفهم خلال السنة المحاسبية 2024.

القرار الرابع

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر توظيف النتيجة المالية كما يلي (بالدينارات) :

(+) ما تبقى من مرابيح 2023 : 253 . 103 095 119 -

(+) النتيجة الصافية لسنة 2024 : 537 . 903 27 -

(+) الاحطياط القانوني : -- 0

(=) ما تبقى للتحويل 790 . 006 999 146 -

القرار الخامس

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر تحديد بدلات الحضور بمبلغ صافي بـ 1.000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع مجلس إدارة وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.

كما أنّها تصادق على اسناد منح الحضور بمبلغ صافي بـ 2000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع للجان القارة المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي لجنة التدقيق الداخلي واللجنة الاستراتيجية ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير، وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.

القرار السادس

إنّ الجلسة العامة العادية تصادق على تعيين الأعضاء التالي ذكرهم بمجلس إدارة بنك تونس والإمارات:

- السيد معزّ الجودي، عضواً مستقلاً عن الجانب التونسي ورئيساً للجنة التدقيق للمدة النيابية 2025-2026 إلى حدّ انعقاد الجلسة العامة العادية التي تنظر في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2027.

- السيد حميد الدرهمي عضواً مستقلاً عن الجانب الإماراتي ورئيساً للجنة المخاطر لباقي مدّته النيابية للسنوات 2023-2024-2025 إلى حدّ انعقاد الجلسة العامة العادية التي تنظر في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2025.

كما تصادق الجلسة العامة العادية على تجديد نيابة أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب التونسي وللجانب الإماراتي للسنوات المالية 2025 و2026 و2027 إلى حدّ انعقاد الجمعية العامة العادية التي تبتّ في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2027.

أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب الإماراتي

1. خليفة علي القمزي
2. عبد الله أحمد سلطان الحلامي
3. سعيد حمد علي الدرهمي
4. أحمد راشد محمد المهيري
5. حمد مبارك سالم المزروعى

أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب التونسي

6. أسماء المسعودي
7. بثينة بوكمشة
8. هشام المنصوري
9. نبيهة محمدي

القرار السابع

تعطي الجلسة العامة العادية جميع الصلاحيات للممثل القانوني للبنك أو من يفوضه لغرض القيام بجميع إجراءات الإيداع والنشر القانونية.



بنك تونس و الإمارات
Banque de Tunisie et des Emirats

Suivez-nous !



BTE



BTE - Banque de Tunisie et des Emirats



@btebanque



@BanquedeTunisieetdesEmirats



www.bte.com.tn

☎ 71 112 000